



<<•

# السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية بين ضرورات الهوية المجتمعية وتحديات العولمة

أ.د. العربي فرحاتي

جامعة باتنة - الجزائر

[flarbi1956@gmail.com](mailto:flarbi1956@gmail.com)

# السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية بين ضرورات الهوية المجتمعية وتحديات العولمة

أ.د.العربي فرحاتي

جامعة باتنة - الجزائر

يشير موضوع " السياسة اللغوية بين ضرورات الهوية وتحديات العولمة " كما هي مركبة مفاهيمه المفتاحية ( السياسة اللغوية، الإصلاحات التربوية، ضرورات المجتمع، تحديات العولمة) إلى إشكالية مركبة معمقة في أبعادها ومتغيراتها، تتجاوز التوفيق بين ما هو محلي وما هو عالمي من المسألة اللغوية التربوية، ولضبط المشكلة وإيضاحها في الذهن في كل ما هو معقد منها، يمكن أن تصاغ في ثلاثة تساؤلات تستوعب السياسة التربوية اللغوية في أبعادها ووظائفها التعليمية الديداكتيكي (Didactique) والأكاديمية البحثية، والمجتمعية الثقافية. من حيث هي إدارة لمادة تعليمية (اللغة) إجبارية بحكم ارتباطها بالهوية المجتمعية من جهة، وحضورها كشرط للنمو من جهة ثانية، وضرورة للتواصل الإنساني من جهة ثالثة.

**أ- فأما البعد الأول، فيتعلق بسؤال عن كيفية مواجهة السياسة التربوية لمشكلة اللغة،** كما هي وجوه وبنية من الرموز المعبرة، تحمل معاني ودلالات اتفقت عليها الجماعة اللغوية بطريقة اعتباطية على حد رأي بعض النظريات اللغوية، ويتحتم عليها تطويرها والارتقاء بها. وهي مشكلة تطرح على مستوى الابداع والتطوير لعلوم اللغة ( الأم ) الخاصة بكل مجتمع وأمة، كعلوم اللغة العربية وأنشطتها العلمية التعليمية ( لسانيات، علم الدلالة والمعاني، القواعد، الأدب، الشعر، التعبير، الخطاب التواصل، الترجمة، التأويل، علوم النص والتناص، والخطابة وعلوم الصوتيات. فونيطيقا... الخ ) أو ما عرف عند المتخصصين في علم الاجتماع اللغوي بـ "تخطيط المتن" 2 وأن إدراجها كمسألة أكاديمية مخبرية بحثية إبداعية بالأساس .

**ب- أما في بعدها الثقافي السوسيولوجي فتطرح المشكلة على السياسة اللغوية،** كما لو أنها سؤال يتعلق بالهوية وتكوين الشعور بـ "نحن" التاريخية والتراثية والآنية، وهو

سؤال واجه الإنسان كجماعات مبكرا، فما ينعم به كل مجتمع في نطاق حدوده التاريخية والجغرافية من حيث هما معلمان مركزيان للهوية بفطرة التعدد والتنوع الثقافي واللغوي (نعمة اختلاف الألسن واللون ) جعلت سؤال الهوية يطرح عند كل تداخل ثقافي بين الجماعات، من حيث هو سؤال لغوي اتصالي بالدرجة الأولى. لاسيما عندما تأخذ الدوائر الانتمائية للفرد أو للجماعة تتسع، فبرزت اللغة كما لو أنها أهم مرتكزات سؤال الهوية لدى كل المجتمعات البشرية منذ البداية، فيها تحفظ معايير وأخلاقيات الجماعة وقيمها وتتوارث، وبها تثرى الهوية بالتنوع وتتمو وتتجدد، وبها تحفظ من كل زيف أو زيف أو تفكك، وبها تحمي من التناثر والاندثار.

### ج- أما البعد العولمي؛ فيواجه السياسة اللغوية على مستويين على الأقل:

● مستوى مواجهة هيمنة لغات الأمم ذات الريادة الحضارية ( الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية... الخ ) حيث بدت هذه اللغات في عصر العولمة وكأنها حاجات لغوية ذات أولوية قصوى، بما تتمتع به من عالمية وثراء يستوعب المنتج الحضاري لا يمكن الاستغناء عنها، فصارت لغات منافسة للغات الأم حتى في النطاق المحلي، مما يهدد اللغة الأم بزهد أهلها فيها والاستغناء عنها.

● مستوى آخر يتعلق بتعلم اللغات الأجنبية ذات الحضور الحضاري الشامل المهيمن في بعده التقني والعلمي الأكاديمي، والتواصل الإنساني، حيث التجاوز لإكراهات الثقافية واللغوية واكتساب مهارات التواصل العالمي الفردي والمجتمعي والمؤسسي، وفك الأنساق الرمزية بفعل التطورات المعلوماتية، الأمر الذي قد يشكل إذا ما تم التعاطي معه بانفعالية خطرا على اللغة المحلية والهوية ذاتها، إن في حالة الانفتاح وإن في حالة الانغلاق. فتطرح على اللغة المحلية والهوية مهما كان شأنهما سؤال التكيف العولمي، إذ لم يعد الاحتماء بالتاريخ والالتزام باللسان العربي القديم كافيا لحصن اللغة والهوية من التفكك، بل إن التوقع على الذات قد يكون سببا في فنائها ونهايتها من التاريخ، حيث أن التاريخ بدأ ينحاز إلى التواصل والتفاعل والتناقص كشروط للبقاء فيه.

تلك هي الإشكالية المعبر عنها بالتساؤلات المذكورة طرحت على اللغة العربية زمن الوحي، فاستجابت للتحدي، وهي تساؤلات متجددة مع كل عصر وتطرح اليوم كتحد في وطنها المترامي الأطراف والمتعدد اللهجات والتنوع الثقافي، وتتحكم فيه المخابر العلمية أحيانا أخرى، فهي موزعة بين سلطتين ( سياسية وعلمية ) لا تفلتان من سيطرة الأيديولوجية. لاسيما في حالة

التباس الهوية المجتمعية، وسوف نطرق تفاصيلها في ما يلي بالبحث والتحليل والمعالجة بما يتوفر لنا من إمكانات معرفية

### 1 - سؤال اللغة من حيث هو سؤال المتن:

لم يعرف عن اللغة العربية ما إذا كانت كغيرها من اللغات من حيث نشأتها، كأصوات، ومحاكاة، ولهجات ومعان، ودلالات، وعلوم... الخ أي ما إذا خضعت لإرادة التطوير، أو خضعت لما يمكن أن نسميه، بالاحتمية التاريخية اللغوية من جنس الحتمية الاجتماعية والثقافية، (أطوار اللغة)، أم هي معجزة فوق إرادة الأفراد والجماعات، حيث ولدت مكتملة الأركان والقواعد ولا دخل للإنسان القديم في نشوئها، ولا في حفظها من الاندثار والانقراض، كما انقرضت آلاف اللغات<sup>3</sup> فالعربية هي من القدم ما أعجز العرب الباحثين المتخصصين عن تحديد تاريخ ميلادها، ولا طفولتها، ولا كيف تم اكتمالها في صورتها، كما وصلت إليهم وورثوها في جزيرة العرب بوصفها (لنجوافرانكا)<sup>4</sup>، أو لغة الجامعة للقبائل العربية، فالعرب لم يفصلوا القول في مسألة النشأة والماهية والقدرة على البقاء (ما قبل الإسلام) أو الاندثار، فلم يعرفوا بعد الشروط الناشطة في بقائها واستمرارها، ولم يعرفوا بعد، ما جعلها (لنجوافرانكا) أهل هو ثراؤها في المفردات، أو قابليتها وقدرتها على التكيف والتأقلم الثقافي مع الحقب التاريخية؟ أم ماذا؟<sup>5</sup> ومع هذا اللبس في النشأة فقد أكدت دراسات أنها من أقدم اللغات<sup>6</sup>. كما في دراسات "الأرسوزي" حيث تأكد أنها أم اللغات السامية، وأن بقاءها واستمرارها كان بفضل ما تتمتع به من مرونة وقدرة فائقة على التكيف، مما ساعدها على النمو والاستمرارية والتطور<sup>7</sup>.

غير أن استمرار وبقاء اللغة وتطورها مرهون بمتغير آخر يتعلق بالتدخل الإرادي الخارجي، إن على مستوى ترقية المتن، أو المنزلة الاجتماعية، فالتاريخ المتحرك القائم أصلاً على معادلة تفاعل عنصري الإنسان والبيئة في نطاق زمني محدد، حيث بدأ التاريخ الزمني للغة في منظورنا الإسلامي بإطلاق الأسماء على الموجودات من الأشياء والكائنات المحيطة به، حيث تحويل تعلم الإنسان الأزلي (وعلم آدم الأسماء كلها)<sup>8</sup> إلى ممارسة للتاريخ اللغوي. فاللغة إذن من منظور نظرية التجربة التاريخية كما يقول علماء الاجتماع كأنها ينمو ويتطور، يخضع لإرادة الإنسان، حيث تنمو إذا حظيت بالرعاية في الدفع بها نحو مزيد من كسب القوة الفكرية، وتموت وتقرض إذا لم تحظ بالرعاية، وتلك ما نسميه بـ «السياسة اللغوية». وبهذا تفسر حركية اللغات وديناميتها وتولد اللهجات وتقرض أخرى وتنطفئ اللغات بسبب سمنها كما حدث لـ اللاتينية، كما تنطفئ من فقرها وعدم الاعتناء بها كما حدث للغات عديدة. فاللغة الانجليزية بسبب قوة منظومتها الفكرية هي اليوم تتكاثر في مفرداتها، بما يزيد عن

ثلاثمائة كلمة سنويا وتتغذى من أزيد مائة وخمسين لغة ومنها العربية،<sup>9</sup>.

فتطوير اللغة العربية كمشكلة، لم يشذ عن مشكلة تطوير أية لغة أخرى، فهي سؤال معرفي تكويني ابتداء، حيث مر تكوينها عبر خاصية الإنسان وانفراده في إطلاق الأسماء على الموجودات، وإخراج ظواهر الكون الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية إلى حيز المعروفات، ثم سؤال الرسم والحرف والتدوين واختراع الكتابة، فإلى سؤال القواعد والنصوص، فإلى وسائل التبليغ العقيدي، وإلى السؤال الأيديولوجي اللغوي وصناعة الرأي العام، فإلى سؤال تقنوي يتعلق بالتكنولوجيا المعلوماتية في الزمن العولمي ورقمنة اللغة، وفي كل محاولة للإجابة عن تلك الأسئلة من حيث هي أسئلة تطوير المتن، توجد مصاعب وعوائق ويوجد تقدم وانكسار. وعليه توصف اللغة العربية في ضوء هذا الضعف البشري، بما توصف به اللغات الأخرى، حيث توصف بالضعف تارة في القدرة على إطلاق الأسماء والاكتشاف والاستيعاب والتجاوب الحضاري، كما هو حالها اليوم الممتد في الماضي منذ عصر السقوط، وقد توصف تارة أخرى بالقوة والغناء في استيعاب التغير الحضاري، كما هو الحال في زمن الوحي وأنشطة

الدعوة والإبداع الحضاري، وبالتالي فهي عندما تطرح على المستوى الوظيفي مسألة إرادية أكثر منها فطرية أو حتمية تاريخية في كل أطوارها.

»»  
**اللغة العربية وإن هي كباقي  
اللغات يحكمها قانون التفاعل  
المشار إليه، إلا أنها أيضا  
حفظت من فوق السموات**

غير أن اللغة العربية وإن هي كباقي اللغات يحكمها قانون التفاعل المشار إليه، إلا أنها أيضا حفظت من فوق السموات إن صح التعبير بحكم ارتباطها لفظا ومعنى بالقرآن الكريم، ومن ثمة فهي أزلية سرمدية، يعتقد أنها لا

تخضع في وجودها للشروط الموضوعية والشروط الذاتية، وما تقتضيه عمليات تطوير المتن والمنزلة وحدها، بقدر ما تخضع لشروط أخرى تتعلق بمسألة بقاء الكون وفنائه كله ( إرادة المطلق الكلي)، فهي باقية ما بقي القرآن المحفوظ.

أما في بعدها الثقافي السوسولوجي، فتطرح المشكلة على السياسة اللغوية كما لو أنها مواجهة لمشكلة الشائيات اللغوية والاقتراض الناتج عن التداخل الثقافي والتدرج اللغوي، وكما كانت سؤالا معرفيا، كانت أيضا سؤال التواصل والتفاهم والتخاطب والتكلم، وهي مشكلات ترتبط بالهوية وتكوين الشعور بـ « نحن » التاريخية والتراثية والآنية، أو ما يسميه المتخصصون في علم الاجتماع اللغوي بـ « تخطيط المنزلة » من حيث هو تخطيط العلاقة بين اللغة والمجتمع وتحديد منزلتها<sup>10</sup>.

ولعل أكثر اللغات معنية بالتجاوب السوسولوجي والتناغم من حيث هو تنوع لغوي وثقافي، هي اللغة العربية بوصفها لغة الاتصال الدعوي بالأساس، حيث يبدو الاتصال والتواصل كما لو أنه فريضة، إذ كان سؤال اللغة في بداية الانتشار والتوسع من القبلية إلى العالمية، هو بالأساس سؤال الدعوة والتواصل السوسولوجي في داخل الجزيرة العربية وحواشيها ومحيطها، ثم سؤال معرفي تعلق بإنتاج العلوم والمعارف والاسهام في الإثراء الحضاري، فإلى سؤال تعلق بالتفاعل والإثراء اللغوي والعلمي بترجمة ما عند الآخرين من معارف ومدهم بما لدينا من معارف. وهو ما جعل اللغة العربية أكثر اللغات القائمة على فرضية التعايش مع اللهجات واللغات الأخرى، أي مع الثنائيات اللغوية، بل إن تعلم اللغات الأخرى في نظر بعض الفقهاء كاد أن يكون فريضة شرعية استنادا إلى هذا النص ( من تعلم لغة قوم أمن مكرهم ) وكاد في نظر اللغويين أن يكون بمثابة التنوع الموجب لانتعاش الثروة اللغوية المغذية للفكر والعقل والهوية، كما يتغذى الاقتصاد من تعدد روافده الإيكولوجية. ذلك مع أن فرضية الصراع اللغوي ومنطق الاستبدال التي يطرحها بعض اللسانيين<sup>11</sup> قائمة حتى في حال اللغة العربية، حين تتحرف بها السياسات اللغوية نحو وظائف الهيمنة والإقصاء، فتصبح مهيمنة أو مهيمن عليها. فتتشط النضالات والصراعات من أجل المنزلة الاجتماعية لكل لغة ولهجة، حيث تتحول نعمة التنوع اللغوي إلى نقمة، لاسيما في وضعيات الحفاظ عن هوية الجماعة التي تكون مهددة بفعل الاستعمار وسياسة فرق تسد، أو هيمنة لغة بفعل القوة الاقتصادية، فيتم إقصاء اللغات وتثار النزعات الشوفينية وقصة حقوق الأقليات اللغوية واللهجات المحلية داعية للتحرير من هيمنة اللغة المشتركة التقريبية الجامعة، كما يحدث الآن في صيغة ما أسميه بالفوضى اللغوية الخلاقة جراء الفساد اللغوي في السياسة والتربية.

## ثانيا: المسألة اللغوية التربوية بوصفها سؤال الهوية؛

### 1 - في جدل اللغة والهوية؛

لا نخوض في الأعماق الفكرية لمفهوم الهوية وتشاكلها، إلا بما يوضح العلاقة بينها وبين اللغة، وكيف تصبح اللغة جزءا من كينونتها وجوهرها. فالهوية مفهوم ملتبس في الثقافة الغربية من حيث استعمالاته، ويتأسس على أن الشيء يوجد هنا أو هناك فهو هو؛ كما يقال، له هويته المنفصلة المميزة له بحدود، تجعله في وضعية انفصال عن الآخر، وقد قال الفرابي إن هوية الشيء هو عينيته وتشخصه... وما لا يقع فيه اشتراك ( ومن ثمة فالهوية مفهوم يستعمل للدلالة على التفرد وعدم الاشتراك مع الآخر في عناصر الدلالة على كونه هو هو، ومن ثمة طفت إلى السطح مشروعية البحث وتكوين العلاقة بما هو منفصل ( بين الأنا كهوية، والآخر كهوية مغايرة، أي بين الهويات) فكل من الإنسان والحيوان كـ«عالم» متميزان

كل بهويته، والتميز بالهوية كخاصية للإنسان والأشياء والحيوان، يجعل من مفردات الكون الفيزيائي وضعيات وجودية علائقية في نطاق التكوين الوظيفي.

وإذا تأملنا هوية الإنسان من حيث هي ما يميزه عن الموجودات الأخرى، فهي هذا الكائن المتميز بكونه كائناً رمزياً بيولوجياً، ومركزية بعده الرمزي، هي بنص القرآن الحكيم «اللغة» (الإنسان كائن لغوي) من حيث هي تعلم الأسماء، وهي خاصية تميزه عن غيره من الموجودات، وأن حصول الاتفاق على الأسماء، بين أفراد جماعة معينة، كما تقول كتب تاريخ اللغة هو ما يميز الجماعات البشرية عن بعضها بعض، وهو ما أدى إلى تعدد الألسن والثقافات، ولعل هذا ما دعا أهل النسبية اللغوية إلى القول بأن «لغتي هي عالمي، وحدود لغتي هي حدود عالمي» 12 فاللغة وإن هي أصل في هوية الإنسان الرمزية، فإنها لا تكون أصلاً لهوية جماعة ما، إلا إذا حصل الربط بين الدال (أصوات، ألفاظ، كلمات، جمل، ترميزات أخرى...) والمدلول (الأشياء، الأفعال، الممارسات) عبر اتفاق يوصف بالاعتباطي، ويحدث بالتداوت وينجز كثافة عبر التاريخ في نطاق جغرافي، ينتج عنه ما يسمى بـ «العقل الجمعي» أو الشعور الوجداني بالانتماء والوحدة العضوية، يتوارث عبر الأجيال. وهو ما يفيد أن التخلي عنها هو تخل عن الهوية والذات، وأن ضعفها هو ضعف للهوية والذات، وهو ما يجعل الاستهتار بها استهتاراً بالهوية والتاريخ المشترك لا يجوز في عرف كل الثقافات.

وبهذا يكاد مصطلح الهوية يكون مطابقاً ومرادفاً مع استعمالات الذات والذاتية، حيث يعبر بهما عن الخصائص المتعلقة بتميز موضوع معين (شخص، فكر، أمة...) وهو ما قاد إلى الإغلاء من كلمة الهوية والذاتية الثابتة نسبياً لتقابل الشيء الموضوعي المتسارع في تغيره مع الزمن 13 والتداوت والتهاي إن صح التعبير إن هو إلا تدامج بيني، يحدث بين عدة مواضيع أو أشخاص أو أمم... الخ. ومن ثمة يصعب الحديث عن مطلقية الهوية وثباتها عبر الزمن في حدود جغرافية، كما يصعب الحديث عن تغيرها عبر الزمن، فما يحدث من اختفاء لعنصر ما من عناصر الهوية، تحت وطأة ظروف معينة، لا يعني فقدانها، إذ بفعل التداوت والتهاي يمكن الحديث عن انصهار هوية ما، تحت ظروف ما، في هوية أخرى أو انصهار عدة هويات لتنتج هوية جديدة أخرى مجمعة تكوينياً، كما هو الشأن في تجميع وتكون عدة شعوب في هوية واحدة (الشعوب الإسلامية) ولكن دون أن يفقد المجتمعون والمتفقون هوياتهم الأصلية، ومن ثمة يصعب الحديث عن تغير يطرأ على جوهرها ولو حدث انصهار، فتشخص جماعة متفقة في هوية راسخة، يندر أن تتغير عناصرها، وما يظهر عليها من تغير كما هو في حالات القسر وتفكك العناصر، إنما هو تغير شكلي، والأمثلة في التاريخ كثيرة، فالقبائل العربية التي تأمزغت (صار لسانها أمازيغي) في الشمال الأفريقي كثيرة، والقبائل الأمازيغية التي تعربت

كثيرة أيضا . ولكن ذلك لا يعني تغير في هويتها الأصلية، بقدر ما يعني إعادة التشكل للعناصر ضمن ثقافة معينة، بل إن ما ينتج من أوضاع ثقافية جديدة، إنما هو من تفاعل عناصر الهوية ذاتها، سواء أكان ذلك طوعا أو كرها . حيث تبقى عناصرها المركزية ثابتة تتجدد في صيغ وصور، تبدو أحيانا متغيرة، ولكنها ليست كذلك . وهو ما يجعلنا نقبل فرضية التجدد في الهوية من حيث هو إعادة تركيب عناصرها وأولوياتها عبر الزمن، ونرفض التغير في ثوابتها من حيث هو تغير في عناصرها المؤلفة لها . فـ شخصية الطفل من حيث هي هويته، تتجدد بما يحدث لها من تفاعل وتداوت في نطاق موروثها البيولوجي والنفسي، وما يحدث لها من تبدل وتحول جزئي أو كلي لا يعني بالضرورة تغيرا في عناصرها المركزية .

ومن ثمة فاللغة العربية من حيث هي محصلة الرموز المتفق عليها في نطاق تاريخ جماعة عرقية يمكن أن تشمل عدة فئات وجماعات دينية، وهو ما يفسر ظاهرة القومية العربية التي تضم المسيحيين واليهود والمسلمين وغيرهم . وإذا كانت اللغة غير مستوفية لشروط اتفاق الجماعة التاريخية، في منطقة ما، فلا تستطيع أن تكون جامعة أو عنصرا من هويتها، إلا بمدى ارتباطها بإحدى مكونات الهوية المركزية والذي لا يكون إلا الدين، فارتباط اللغة العربية بالدين، هو ما يجعلها لغة محورية لكل المجتمعات الإسلامية غير الناطقة بالعربية المتعددة الأعراق واللغات واللهجات، ومن ثمة فالعربية هي لغة أصلية مركزية في نطاق الشعوب المتفقة على دلالات مفرداتها ورموزها ذات التاريخ المشترك والجغرافيا المشتركة، والتي حظيت بالتوريث، ومحورية لدى كل الشعوب الإسلامية غير الناطقة بالعربية، واحترامها ضمن ثقافات هذه الشعوب من احترام الدين ذاته، ومعرفية لدى شعوب باقي العالم وهو ما يجعلها عنصرا حيويا في التواصل الحضاري .

### سؤال تطوير اللغة العربية في المتن والمنزلة في التجربة الإسلامية الأولى؛

بالعودة إلى استقصاء سؤال التطوير وكيف واجه العربي، فإن إرادة النخبوي العربي، قد استفزت وقت أن تمشكل الوضع اللغوي في بعده الثقافي وتنوع، وتعدد لسان ناطقيها، وامتدت جغرافيته، وارتقت نظامها المعرفي، من نظام حسي واقعي وأسطوري، إلى حسي تجريدي غيبي، وانتقلت من بيداغوجيا 14 التقليد والمحاكاة اللفظية، إلى بيداغوجيا الدعوة والترشيد،، حيث أعاد العربي تركيب عناصر هويته ضمن المركزية الدينية، ولم يعد للمركزية القبلية والقومية العربية كعرق، وألوية في اللسان العربي أيام الحكم الرشدي (حكم الخلفاء الراشدين) خاصة . فقد بدت مفردات اللغة الجديدة ( لغة القرآن ) زمن تلقي الوحي بألفاظها، وكأنها أعادت صياغة النظام اللغوي في نظام كلي، مستعص عن الفهم والإدراك في كثير من أجزائه، لولا البعد البيداغوجي العملي للوحي والمتمثل في السنة النبوية المطهرة، فكانت هي



مفتاح كل ما استغلّق فهمه على العربي المتألف أصلا مع عالم الحس وأخيلته الخرافية.

فأما السؤال الناشئ عن الارتقاء المعرفي الروحي للغة العربية، ففرض على العربي بما حملت به لغته من مفردات ومعانٍ مشبعة بالمفاهيم الكونية والروحية العليا، واصطفاه الله من فوق السماوات، لتحمل رسالة الوحي، لمجرد أن أختارها الله لكلامه وخطابه الموجه لكل الناس، وهو إطار معرفي مرجعي إضافي خارج نطاق الإرادة المعرفية الحسية للعربي الصحراوي، يقتضي نقل اللسان العربي من مفردات أسطورية وخرافية ووهمية وشركية وصنمية وشيئية حسية تجارية وتعاملية أخلاقية، إلى مفردات عقيدة التوحيد وأسماء الله الحسنى والجنة والنار، وما سينبثق عنها لاحقا من علوم ومعارف، وكأن الإرادة العربية في ذلك واجهت منذ فجر الإسلام في نطاقها اللغوي، سؤال إعادة بناء اللغة واللسان العربي من مركزية مفردات عالم الحس والخيال الأسطوري والأخلاق القبلية التجارية، كلفة تعج بمفردات الطبيعة وتووعها البيولوجي (الحيوان، النبات، الإنسان... الخ) والإيكولوجي (صحارى جبال رمال مناخ، زراعة نبات... الخ) والحياة الريفية وقيم القبيلة من الفخر والاعتزاز والكرم

والجود والتنافس في قول الشعر واللفظ البلاغي... الخ  
وحياة التجارة (البيع والشراء والتبادل وقيمة الأشياء... الخ إلى مركزية مفردات عالم الشهادة والغيب والتجريد والروح، وتستجيب تطويعا لما هي محملة به كلفة عقيدة إلى الناس كافة. تحمل مفردات الوجدانية وتعيد صياغة مفاهيم الأخلاق ونظام القيم والمعايير، وفق علاقات التآخي، فألقت بذلك في روح العربية بمفاهيم جديدة

استثارت في العربي الصحراوي  
أسئلة جوهرية، كان عليه أن يشرع  
في صياغة فرضياته التاريخية  
المعرفية والاجتماعية للإجابة عنها،

استثارت في العربي الصحراوي أسئلة جوهرية، كان عليه أن يشرع في صياغة فرضياته التاريخية المعرفية والاجتماعية للإجابة عنها، والاستفادة من التراكيب الجديدة للعالم (الروح والمادة) كما أنبأت به المفاهيم الجديدة، فبقيت تنتج دلالات ومعاني إلى اليوم (كمفهوم الروح والبرزخ والاستواء على العرش، وسدرة المنتهى... الخ) بل إن هذه المفاهيم وغيرها كأسماء الله الحسنى ما زالت بما هي مستعصية على الحصر والفهم، تقود البحث العلمي إلى إنتاج مفاهيم في الجغرافيا والتاريخ والعلوم والنفس، وحتى اكتشاف القوانين والسنن الكونية. إذ أن الإعجاز اللغوي القرآني مستمر في استفزاز العقل البشري للتفكير والتدبر إلى اليوم.

وأما السؤال الناشئ عن تعدد جغرافيا لسان ناطقيها، فهو سؤال سوسيولوجي بالأساس، استوحي من مقتضيات وجوب تعارف الناس (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) 15 فسنة التعارف تقتضي من اللغة أن تتمدد وتتجدد في معانيها ودلالاتها ومفرداتها وبنياتها بتمدد

جغرافيا العقيدة الآخذة في التوسع البشري والجغرافي، نتيجة فريضة الدعوة، ومن ثمة فهو سؤال الثقافة ابتداء، فمنذ أن اصطفيت اللغة العربية كلغة لأهل الجنة، ولغة اختارها الله من فوق سبع سموات لتكون خطاب الله يتكلم بها إلى الناس كافة، انفتحت على كل العوالم والكينونات، على الأشياء والثقافات والأقوام والحضارات، ولم تتعال عن الواقع، فكان عليها أن تتمدد لغة الجزيرة، إلى لغة لأهل الشام ومصر وشمال أفريقيا وفارس والتركمان والهند وبلاد القوقاز وبلاد البلقان... الخ وكان عليها أن تستوعب مفردات الثقافات الأخرى وصياغة نظام معرفي تتعايش فيه اللغات واللهجات دون تنافر معرفي، وهو ما كان جاريا بالفطرة أيام الخلافة في نطاق أخلاق الأخوة الإسلامية الإنسانية. دون اللجوء إلى ممارسة العنف اللغوي حيث تثرى اللغة العربية من حين لآخر بفعل الاحتكاك أو التبادل التجاري ونظام الاتصال المفتوح دوماً، بمفردات وألفاظ نحتت من ثقافات أخرى كالفارسية والتركمانية والأفريقية وحتى الهندية، فاستوعبتها في كلياتها، إلا من حيث ما يدل على الشرك، فالقرآن الكريم ذاته كما تفيد الدراسات اللغوية بشأنه، تضمن كلمات ليست من لسان العرب، ففيه من الفارسية ( سندس استبرق، وإبريق .. الخ ) وفيه من اللاتينية واليونانية ( القسطاس والدرهم والقنطار، وفيه من العبرية المملوكات الجبروت والكاهن والجبر، وفيه من الحبشة مشكاة ونفاق وحواري ومصحف، وفيه من السنسكريتية صبح وبهاء وضياء ومسك... 16. واشتقت العرب من الأسماء الدخيلة أفعالا ( زركش، وكهرب، ومغطس ). وكما أخذت اللغة العربية من الثقافات الأخرى، فسحت المجال واسعا للمساهمة في إثراء اللغات الأخرى بما تنتجه من مفردات وأسماء، حيث أخذت اللغات الأوروبية من العربية الجبر والصفرة واللوغرتمات والقهوة، وقد كانت اللغة الأكثر ترجمة في العالم 17. وقد قاد هذا الانفتاح لا حقا إلى إبداع شبكة من العلوم المتفاعلة منفتحة على بعضها بالاقتراس والاستعارة والاستنبات، ولكل علم مفرداته ومصطلحاته ولغته الخاصة، والكل محكوم بأنظمة معرفية ( عرفانية وبرهانية وبيانية) كما يسميها خبراء الفكر والمعرفة. وازدهرت علومها بفضل تفاعل هذه الأنظمة، كما أثريت بما ليس أصل فيها أو مشتق منها، إن في المجال الفلسفي والمذهبي، وإن في المجال العلمي، وكذلك في المجال الثقافي، حيث صار العالم الإسلامي بكل أعراقه وأطيافه يتحدث اللغة العربية بلكنة خاصة، حيث اللكنة العربية الخليجية واللكنة العربية الشامية واللكنة العربية المصرية واللكنة العربية المغاربية ... الخ، والكل يأخذ من بعضه، دون مسخ الهوية الأصلية للغة العربية واللسان الفصيح. حيث تأسست قواعد تحفظ للغة العربية هويتها من ما ليس منها ودخل عنها. بفضل ما كان يجري من تكوين منظومة بيداغوجية تكون أكثر استجابة لمقتضيات بيداغوجيا الدعوة .

وأما السؤال الناشئ عن مقتضيات الدعوة وشروطها البيداغوجية التربوية بموجب الآية

الكريمة (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) 18 اقتضى الانتقال من بيداغوجيا قوة التقليد والتوريث المتألفة مع مفردات التحصين القبلي والانتماء الشديد، والقول البلاغي اللفظي والحكم البالغة، والمآثر الشعبية القبلية، ومحاكاة اللسان العربي، وتقليد الفصح وما توارثته قبائله من عنف اللغة ولغة القوة والعنف، إلى مفردات اللين والتسامح والدعوة والتبليغ والترشيد والهداية، إلى الخير والابتعاد عن الشر، وتوخي قيم العدل والميزان والقسطاس المبين، فاقتضى من اللغة أن تبتكر ما أمكن من مفردات وصيغ بلاغية متألفة مع معاني التوحيد والإيمان، ونظام الأخلاق المعيارية الجديدة، بحيث يكون مصدرها قرآنياً. كما أن عليها أن تبتكر لغة متخصصة متدرجة في العمق العلمي وإنتاج ألفاظ كلية مفتاحية أو اصطلاحية، يعبر بها عن مجال معرفي معين، وهي لغة خاصة بالنخب العلمية المتخصصة والبحث العلمي، وعليها أن تبتكر لغة ميسرة للفهم وسلسلة في النطق والاستعمال اليومي، وهو ما كان جارياً بالفعل زمن الخلافة، حيث تجتمع في المسجد النخب العلمية في حواراتهم الخاصة يتداولون لغتهم الخاصة، في مسائل قد تكون من جنس القول الفلسفي الموهل في التجريد، وفي الوقت نفسه يدرسون بلغة العامة الميسرة البسيطة ما تدارسوه بلغتهم الخاصة المجردة المعاني، ويبلغونه للعامة بلغة حسية بسيطة، تكون في مستوى فهمهم، حتى وإن اختلفت أصولهم الثقافية، فكان أن قضي على الفجوة الثقافية والتعليمية بين عدة مستويات الوجود الثقافي للناس.

وهكذا كانت أسئلة اللغة في العهد الإسلامي الأول، وهكذا كانت استجابة التطوير في المتن والمنزلة الاجتماعية متممتان لبعضهما، حيث أن ارتباطها بالمطلق المقدس أكسبها صفة الكونية، فغدت لغة عابرة للزمان والمكان ومتجاوزة حتى لآليات المنطق العقلي البشري، فبدت وكأنها غير قابلة للحجز والحجر والتحديد والحصر، وغير قابلة للذوبان في الآخر، بما تضمنته من مفردات تعجيزية غير قابلة للإدراك البشري المحدود، تقتضي التصديق والمنطق الإيماني، وبما تضمنته من مفردات أخرى تخطت حياة الدنيا إلى وصف الآخرة والتعبير عن الحياة فيها، حيث يولد المسلم منها مفاهيم يغذي بها حياته الفكرية والرمزية، ويثري بها خياله، ويكوثر بها لسانه في كل حين، ويولد مفردات أخرى زمنية مكانية انتقائية حصرية قابلة للتجديد والإبداع والابتكار، تتأثر بنسبية السلطة الزمنية السياسية والعلمية والاجتماعية، حيث تضعف بضعفها إلى أن ينقضي نحبها، وتقوى بقوتها إلى أن يفيض نبعها. والعامل المركزي في كل ذلك إنما هي الإرادة. ولعل هذا ما يفسر التراجع المذهل للغة العربية من لغة منتجة إلى لغة استهلاكية لعلوم وثقافات الآخرين منذ الصدمة الحضارية، حيث سقطت كلغة عالمية بسقوط الريادة العلمية والفكرية واستمر السقوط زمن بناء الوطنيات، وهو مستمر إلى اليوم زمن العولة من حيث هو زمن الآخر المختلف صاحب القوة الفكرية

والاقتصادية، يمارس عنفه على لغتنا بشكل يندر بالخطر

### ثالثاً: سؤال اللغة كسياسة ثقافية وتربوية في الوضع الحداثي :

استناداً إلى مفهوم "لويس جان كالفّي" للسياسة اللغوية من حيث هي مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة/ واللغات والحياة الاجتماعية 19 وتأسيساً على أن السياسة اللغوية سياسة منهجية تتعلق بتخطيط وإدارة الوضع اللغوي المتعدد في أمة من الأمم، إن على مستوى المتن أو على مستوى المنزلة، فإنها بدون شك سوف تكون إما تدخلاً لسلطة علمية أو سياسية بالتقييس من حيث هو بحث تطوير لغة ما وتحسين وضعها لإحراز منزلة ووظيفية اجتماعية بين عدة لغات، وهو ما يعزز التعدد والتنوع والتغير اللغوي، أو تكون باستبدال لغة ما وإقصائها لصالح لغة أخرى، بحيث يصبح الوضع اللغوي خطاباً للاستقرار والثبات والانسجام، وعليه فالسياسة اللغوية ليست منفصلة عن السياسة الثقافية، بل هي سياسة تطال عمق الهوية المجتمعية ذاتها في بعدها الثقافي الرمزي. ذلك أنه إذا كان التعدد اللغوي، هو أحد بواعث الاحساس بتعدد التفاهم بين المختلفين لغوياً، مهما كانت جغرافيتهم متواصلة ومتقاربة كما تؤكد على الأقل بعض تحليلات التعدد الثقافي فإن السياسة اللغوية من أجل التقارب والتفاهم هي إحدى الشروط الأساسية في بناء الهوية على مركزية لغة معينة. 20.

والتعدد الثقافي في الوجود البشري كما رصدّه "ميالاري" من حيث هو وضعية تتعايش فيها النماذج الثقافية المتعددة أو تتصارع، ليس نموذجاً واحداً، فإما أنه تعدد داخلي طبيعي، كوجود الأفراد طبيعياً منذ الولادة في تجمعات أولية مختلفة، أو في فئات مهنية وجموعية، (ثقافة التجار، ثقافة الفلاحين، ثقافة المزارعين ثقافة المهنيين... الخ أو تعددية بوجود ثقافة راجحة، مع ما تطرحه من مشكل الأقليات الثقافية، التي ستعزل وتتموقع في مربع المقاومة، وتعددية ثقافية مفروضة ناتجة عن ظروف تاريخية، وتعددية ثقافية أخرى نتيجة لأوضاع أيديولوجية، ولكل هذه النماذج والوضعيات الثقافية لغة تعبر عنها، وبالتالي تتموضع كوضعية تفرض نفسها على التربية والمدرسة، حيث ينحدر إليها جمع غفير من الثقافات وتتجمع في قسم تعليمي واحد، بل إن التاريخ يتجمع في الحاضر كما لو أنه متعدد الأوجه، فأى مجتمع إنما هو لوحة متحركة ومتجددة غير ثابتة في نمطية الثقافية، مما يصعب معه ضبط متغيراته الثقافية، في ظل النسبية الزمانية والمكانية، الأمر الذي يحتم على المدرسة رسم سياسة تعليمية لإدارة التنوع اللغوي.

والتجارب المدرسية في هذا الشأن تعاطت مع التعدد اللغوي كما لو أنه تعدد ثقافي،

فتعاطت بالأحادية اللغوية ففرضت لغة، كما هو في حالة الاستعمار، حيث فرضت ثقافات ولغات الإنسان الأبيض ( سياسات التمرکز حول الذات ) على شعوب أخرى بوصفها غير ثقافية وغير لغوية، ولا تتعاطى معها إلا واستحضرتها كمعادية ومنافسة، وهي ثقافة تعود إلى تقسيم العالم في الثقافة الأثينية إلى أثينيين وبرابرة، فقد حدث أن تعلم أطفال إفريقيا أنهم يعودون إلى "الأجداد الغاليون". وتعاطت تجارب أخرى مع الوضعية التعددية بالاعتراف والإقرار بفعل ما جادت به بحوث الأنثروبولوجيين، أمثال لفي ستراوس، ومارغريت ميد، ومالينوفسكي وبروهل وغيرهم، حيث أقنعوا العالم بوجود ثقافات أخرى، وتعددت بفعل ذلك السياسات وأفرزت نماذج

. منها نموذج التمثلية الاستيعابية، حيث يتم وضع إستراتيجية تسيير اللغات بنزعة ترجيح كفة اللغة التمثيلية عن الأخرى وممارسة بيداغوجيا الاندماج السلبي ( القسري ) أو الإيجابي ( الطوعي ) يحدث مثل هذا النموذج في وضعيات تعدد اللهجات والعميات واللغات الطارئة... الخ

. ومنها ما يمكن أن نسميه نموذج العلمنة اللغوية التربوية، من حيث هي تجل من تجليات العلمنة الثقافية، وتتمظهر في تجسيد نظاميين تربويين متوازنين، أحدهما يركز اللغة الجامعة المهيمنة، أو الوطنية الرسمية والشرعية، ونظام آخر مواز له يتيح للغات الأخرى النماء، كما هو الحال في تنمية الثقافات الفرعية، حيث تفتح مدارس خاصة وبرامج خاصة، من أجل التكيف والتوافق وتفادي الاحساس بالتهميش والإقصاء .

. ومنها نموذج التبادلية بين الثقافات، ويعني بها تجميع عناصر مشتركة لعدة لهجات أو لغات والاعتراف بها تربويا،

إلا أن هذه النماذج لا تعدو في مجملها أن تكون من منظور علم اجتماع اللغة استبدالية، أو تكون كما حللها "ميالاري" هي الأخرى إقصائية، لأنها لا يمكن أن تستوعب كل المشترك، ولا يمكن أن تجمع بين المتناقضات، مهما بدت تعادلية، فتسقط بالضرورة في الإقصاء وعزل بعض الخصوصيات من المشهد الثقافي واللغوي العام، فتقع التربية من وجهة نظر التحليل النفسي على الأقل في ما هو محضورا سيكولوجيا، حيث أنه بتثبيت اللغة الجامعة في سياق الوطنية أو التبادلية الثقافية أو الأيديولوجية القسرية أو الشرعية التاريخية، أو بأي صيغة كانت، تتراجع بالضرورة "اللغات الأم" إلى اللاشعور، فتصير من وقود الصراع الباطني وضغط الحنين إلى لغة مسقط الرأس واللهجة العامية، فينمو الإحساس بالتهميش والاضطهاد اللغوي، حيث تتعرض الهوية للقصف باسم الوطنية والمواطنة. وعلى المدرسة حين

ذاك أن تواجه في ظل هذه الحلول (جيتوهات ثقافية ولغوية) تواجه الثقافات الجامعة من حيث هي ثقافات إقصائية.

إن هذه المقاربات التربوية السياسية، وإن هي أتت أكلها في بعض التجارب، إلا أنها ليست هي الحل القابل للتعميم المفترض للتعدد الثقافي واللغوي الطبيعي، لاسيما زمن الترويج للعقل التواصل، وهو ما جعل "ميلاري" من موقعه الثقافي وما عايشه من مشكلات المغتربين في المدارس، يقترح شكلاً آخر لمواجهة التعدد الثقافي ومنه التعدد اللغوي يقضي بوجوب ابتكار النماذج التربوية المعترفة بالاختلاف والتنوع، وليس الاعتراف بالتفاوت الثقافي، وأسماء (التربية الثقافية) تتجاوز الحواجز والأنوية، حيث تغدو ثقافة المرء أو الجماعة، إن هي إلا معبراً للثقافات الأخرى، ولا يتم ذلك إلا بتأسيس المشروع التربوي على الاختلاف والتنوع والإثراء الثقافي، عبر تعلم أفضل للغات المختلفة والتاريخ البشري المشترك والتعايش على كوكب الأرض الأم الجامعة للجنس البشري... الخ. وهي إجراءات تتسجم كثيراً مع سياسة المقايسة اللغوية، حيث تسمح بممارسة عمليات التطوير والتحسين للغة وتأهيلها لتتواءم مكانتها كلفة للتربية والتعليم بجانب لغات أخرى. 21

ولئن هذه الحلول لمواجهة التعدد اللغوي، هي ما جادت به تجارب وأفكار من سبقنا في مواجهة المشكلة، فإن المشكلة عندنا من حيث هي مشكلة مستعارة لوضع مستعار، لم تخرج عن هذه المقاربات التي باتت هي الأخرى في حكم المشكلات، لأنها لم تلد في وضعها المعياري إلا المشكلات، فإنها بالضرورة سوف لن تلد في وضعها المستعار، إلا المشكلات المركبة كما سنرى في مقارنة مشكلة التعريب عندنا.

#### رابعاً: سؤال اللغة العربية من حيث هو سؤال التعريب في مرحلة التحديث :

#### 1 - إطلالة على حركة التعريب التاريخية ومواجهة مشكلاته في الوطن العربي.

من المفيد في هذا المقام أن لا نخوض كثيراً في الجدل حول مفهوم التعريب وما أشكل فهمه كسياسات متنوعة ومقاربات مختلفة 22 ونقتصر على مفهومه اللغوي، فهو كما جاء في لسان العرب يخص الكلمة غير العربية والبحث عن ما يقابل اللفظ الأجنبي في العربي، وتطور إلى مفهوم يتعلق بتعميم اللغة العربية واستخدامها في كل ميادين المعرفة البشرية. وهو ما يفيد تجاوز تعريب المصطلح وترجمته إلى التعريب النفسي والفكري، وبمقتضيات النهضة الحديثة، صار الحديث عن تعريب الإدارة والاجتماع والفكر والعلم والتعليم والقضاء... الخ مشروعا ومقبولا، وهو ما قاد إلى تضمين مفهوم التعريب دلالة نشر اللغة العربية وتمكينها

من كل أنشطة الحياة، وليس مجرد تعريب المصطلح الأجنبي بأوزان عربية. وطور هذا المفهوم تحت سلطة المشروعية التاريخية للتعريب، وفوق ذلك بمشروعية القرآن ذاته، حيث ورد من الكلمات القرآنية ما هو معرب رغم اعتراض البعض على ذلك ومصدر اللفظ المعرب يوجد قديما كما أحصى في الدراسات في أكثر من عشر لغات ( الحبشية، الفارسية، الهندية، السريانية، العبرية، النبطية، التركية، البربرية، البيزنطية، القبطية). 23.

والتجربة التاريخية لتفاعل اللغة العربية مع الوضع الحضاري المتجدد، هي من الغنى ما يكفي للتصدي لهذه الصعوبة، كما رصد ذلك "محمد المنجي" وغيره من تجربة إمكانية اكتساء المفهوم وتوسيع دلالاته العلمية، في المنطق والفلسفة والطب والهندسة والإدارة... الخ فهي كذلك اليوم تستطيع أن تستوعب مفاهيم التكنولوجيا الحديثة وما نشأ عنها من وضعيات مهنية تستدعي الترميز اللغوي، إن بالتوليد وإن بالترجمة كما هو جار منذ عصر المأمون 24 فل هذه التجربة الثرية أثرها الكبير في تحفيز النخب العربية والرسميات من مواجهة صعوبة تعريب المصطلح في الجامعات وتجاوز العائق النفسي، حيث كان لمركزية السياسة التربوية في بعض الأقطار العربية أثر كبير في تعريب العلوم كالعراق وسوريا وتعريب المنظومات التربوية واعتماد اللغة العربية لغة للتدريس وحيدة كما في مصر والجزائر وسائر الأقطار العربية، كما واجهت الحركات المضادة للتعريب بوسائل ديمقراطية كالاستفتاءات والإقناع العلمي، ورصد الظاهرة من مختلف الآراء، زيادة على ما تكفلت به ولو بصورة محتشمة السفارات العربية من ترويج للغة القرآن من حيث هي لغة للعلم والجمال والفن والإدارة والقانون والسياسة... الخ 25. ومما يثير الدهشة أن اللغة العربية وارتباطها بالدين والقرآن، لم يجعل منها لغة عنف تقصي اللغات واللهجات الأخرى، فكثير من المسلمين لا يعرفون اللغة العربية، ودخل في الإسلام أقوام وهم محتفظون إلى اليوم بلغاتهم ولهجاتهم، ولم يسبب ذلك أي حرج عقيدي، وهو ما يدل على أن الإسلام أكثر الأديان تسامحا لغويا، بل وانفتاحا على لغات أخرى بما تفرضه العقيدة من وصل وتواصل مع الآخرين، عبر ترجمة القرآن إلى لغات أخرى عالمية، وقد ترجم إلى اللهجات المحلية ومنها اللهجات البربرية الأمازيغية في الجزائر. ولم تثر الصراعات اللغوية إلا بعد الاستعمار. وهو ما نعتبره تنفيذا ثقافيا وتاريخيا لما ذهب إليه "غرانيوم" بأن التعريب في جوهره ليس إلا ( جعل ما هو ليس بعربي عربيا ). 26. وهو رأي يمكن أن يصدق على محاولات تفصيل ما ليس من الأصل اللغوي العربي، كما حدث في المغرب أثناء وبعد الاستعمار ولا يصدق على ما عداها.

وعلى الرغم من هذه المشروعية، ونضج جهود التجربة التاريخية في تطوير اللغة من حيث المتن والمنزلة، إلا أن انتشار الشعبوية، والصراع الأيديولوجي، أضحى التعريب سؤالا متعدد



الأوجه، حيث أنه ومن خلال مقاربة "محمد المنجي الصيادي" للتعريب كقضية قومية، بدا وكأنه مشكلة متعددة الأوجه، ومن التعقيد والصعوبة ما يصعب للمتمه واختزاله في مشكلة المتن والمنزلة كما هو الحال في التشخيص المنهجي المعتمد في مقاربات الشأن اللغوي في علم الاجتماع اللغوي، فقد ظهر كمشكلة في المفهوم والمشروعية والوسائل، ومشكلة في المصطلح العلمي وترجمته واستنباته وتوليده وتنسيقه بين الجامعات (التعريب العلمي)، وهو مشكلة معجمية تصنيفية، ومشكلة ألسنية وبنوية الكلمة، ومشكلة نحوية إعرابية ومشكلة محلية وهوية وصراع الإرادات والأيديولوجيات، ومشكلة عقيدية إسلامية ومشكلة حضارية ومشكلة مستقبلية... الخ.

فالتعريب بفعل الفجوة الحضارية كما تظهره التجربة التاريخية هو سؤال يتعلق بصعوبة التعريب العلمي، أو صعوبة تعريب المصطلح العلمي الرياضي والفيزيائي والبيولوجي والطبي والنفسي، أي تدبير الشأن اللغوي من حيث المتن بتداعياته، كصعوبات في الوسائل والمنهج والإمكانات، وما نتج عن حركة التعريب العشوائية من تباينات أدت إلى الحاجة إلى تنسيق التعريب، حتى لا يصبح التعريب عائقاً يستمولجياً يواجه الطالب العربي بتعدد المفهوم لتصور واحد، وبالتالي بلبلة فكره وتفكيره.

أما من حيث هو مشكلة ألسنية، فهو مشكلة لفقه اللغة المقارن، وبحث اللغة العربية في وضعها اللساني المحكي، قبل الكتابي كبحث سيمياء المباني وسيمياء المعاني، وبحث العلاقات المنطقية والنفسية كنظام قائم، وبحث الدلالة والأصوات وأصول الكلمات، وقواعد التأويل وضوابطه، حيث اقتضى الأمر بحث أصول اللغة العربية وموقعها من بين اللغات السامية، والبحث عن درجة التفاعل اللغوي، وقدرة اللغة العربية على حفظ هويتها وتميزها. وهو ما قاد إلى الوعي بضرورة تأسيس منهج العلاقات المقارنة بين اللغات الأخرى، وبحث الصلة بين بنية اللغة والفكر، ثم معرفة قدرة اللغة العربية على التقارب والاشتقاقات.. وقد بدأت مثل هذه البحوث تقليدياً منذ فجر الحضارة الإسلامية، وارتقت بفضل بحوث ابن خلدون و عبد القادر الجرجاني وغيرهم من القدامى، وهو اليوم بحث متقدم يستخدم الآليات المنهجية الحديثة في بحوث الصوتيات واللسانيات الحديثة، ومشكلات اللحن، وكذا ما ظهر ما يسمى بالحرب السيمينطيقية ( حرب المعاني والدلالات والمفاهيم ) وعلم أصول الألفاظ أو التأثيل كما يسمى، ويعني به التأكد من أن اللفظ عربي ولا أصل له في اللغات الأخرى 27.

أما وهو (أي التعريب) مشكلة نحوية وصرفية وإعرابية، فلأن الكلام يجب أن يحفظ بالقواعد من اللحن والخطأ، وهي مسألة أثبتت عند دخول أفواج الناس الأعاجم إلى الإسلام، فطفوا إلى السطح مسألة صيانة ألفاظ القرآن الكريم من الخطأ في النطق، فكان القرآن



والحديث والشعر مرجعيات لحفظ اللغة وتقعيدها، وبدأ النحو كعلم مفسر وضابط للكلام، ثم ارتقى في صيغة علم ببحوث سيبويه، وتطور بظهور مدارس الكوفة والبصرة وكتاب الكسائي خاصة، وهو ما قاد إلى تعميق البحث في الحروف ومعانيها والأسماء والأفعال وتركيب الكلمات وبنية الجمل، ومسائل التذكير والتأنيث والضمائر، وأدوات الاستفهام والإعراب والحركات والتنوين... الخ. 28 فكل هذه المسائل بدت مشكلات ملحة في مسألة التعريب .

أما من حيث هو (أي التعريب) مشكلة ثقافية تتعلق بصعوبة تثقيف العوام من الناس ومحو أميتهم، بألفاظ وكلمات وأساليب فصيحة، من حيث هم المستعملون للغة بدون قواعد وضوابط نحوية، وهي مشكلة ظهرت بعد أن صارت اللغة العربية لغة أدبية معيارية لا قبل للعوام بها، لاسيما الأعاجم منهم، يحترم مستعملها قواعد النحوية والصرفية بصرامة، وبالتالي فهي مسألة تربوية بيداغوجية تطرح على مستوى اللغة المدرسية كمشكلة بيداغوجية تتعلق بالتدرب على النطق والتقعيد النحوي والصرفي لا علاقة لها بتثقيف الناس، فكانت الفجوة بين العوام والنخبة تثار كمشكلة لغوية بالدرجة الأولى. تتعلق بالوضع الثنائي للغة وما حصل من فجوة رغم ظهور اللغة الوسطى بين لغة الأدب ولغة الحياة،، حيث لم يعد ممكنا تجاهل أثر العاميات في الخطاب الديني أو الإعلامي أو السياسي أو التعليمي البيداغوجي، أو البيروقراطي الإداري، وباتت العامية تطرح كواقع يجب الاعتراف به كبديل محتمل للفصحى، حيث وجهت في ما يسمى بعلم اللهجات المقارن نحو أهداف نبيلة وسامية، تتعلق بتفصيح العاميات وتقريبها من أصولها العربية الفصيحة، غير أن الأهداف النبيلة كثيرا ما اختلطت بأخرى غير نبيلة، وصارت مدخلا للقضاء على الفصحى 29 كما يحدث في سياسة التفصيح إلى لهجات ولغات ليست من أصول عربية، كمشاريع الأمازيغية المؤدلجة، و هي أيديولوجية التي يقصدها « غرانيوم » يمكن أن توصف بأنها « جعل ما هو ليس بعربي عربيا 30. مما أثار مخاوف من نوع المنزلة للهجات المحلية، في بعض الأقطار العربية ومخاوف من سياسة الاستبدال في أخرى، ومخاوف عقدية ترتبط بلفظ الدين وتعجيمه وتلحينه في بعضها الآخر.

ولعل هذه الخصوصيات اللغوية، هي ما جعل سياسة التعريب (قطرية ) تتباين من قطر إلى آخر حسب تلك المخاوف، إذ يمكن الحديث عن تعريب المشرق وتعريب المغرب، بل وتونس التعريب وجزأرتة ومغربته، ومن ثمة كان سؤال اللغة العربية كجزء من سؤال الهوية المجتمعية في المنطقة المغاربية كما أوضحنا لم يكن مطروحا في كل الدول العربية بنفس الحدة، إذ يكاد لا يلمس في دول الخليج العربي، بحكم أصالة اللغة العربية فيها وارتباطها الشديد بأركان ثلاثة (الدين، الثقافة، وحدة العرق) فغاب سؤال التعريب، إلا من حيث هو سؤال الفهم

العقيدى من جهة، وسؤال التطوير والتحديث والاستيعاب التكنولوجي الحداثي، أو الاقتراض والتهجين والتدريج من جهة أخرى، والتأصيل باللسان القبلي من جهة ثالثة،<sup>31</sup> غير أنه في بلدان أخرى تعقدت المسألة أكثر؛ حيث وجد في تلك البلدان من بين الحداثيين من يرفضها كلفة مشتركة، بل يرفضون حتى كتابة تلك اللهجات بالحروف العربية أسوة بالفارسية، بحجة استقلالية اللهجات والتحرر من هيمنة اللغة المشتركة<sup>32</sup> بل ظهر من يرفض مصطلح المغرب العربي، من أصله ويقترح البعض استبداله بالمغرب الإسلامي والبعض بالشمال الأفريقي الأمازيغي، ومن ثمة التشكيك في شرعية تعريب المنظومة التربوية من أساسها. فكانت أيديولوجية منحازة إلى منهج الاستبدال والإقصاء، تأسست على مقولة (فزاعة الإرهاب والتخلف والتعصب).

## 2 - أدلجة التعريب والسياسة اللغوية في المنظومات التربوية؛

على الرغم من ما يبدو من جهود مضمّنية لإصلاح «المتن» وكذا إصلاح (المنزلة) حيث التدخلات لتجهيز اللغة العربية في الكتابة والإملاء والنحو والمعاجم وتعريب المصطلح وجهود التقييس، وكذا بحث قضايا لسانية كالتوليد والتأويل والاقتراض، وتزويدها بترسانة من القوانين والقواعد الدستورية في ظل مركزية السياسة اللغوية ومحاولات ترقية اللغات واللهجات المحلية لتأخذ وظائفها الاجتماعية، إلا أن تلك الجهود كانت ضحية الإسقاط الأيديولوجي، فخضع التعريب لما يمكن أن نسميه بالاستقطاب في الغرف المظلمة والصراع المعطل، حيث المراوحة في المكان.

وسياسة الأدلجة يمكن تصنيفها ضمن إصلاح «المنزلة» أكثر من إصلاح المتن، ومنهج الاقتياس أكثر من منهج الاستبدال، فقد انطلقت من حتمية إقحام اللغة العربية في حتميات الحياة العصرية من جهة، والتعاطي مع اللغة العربية كحتمية دينية وتاريخية (هوية) من جهة أخرى، وانطلقت التجارب في معظمها من « مفهوم التعريب » في مجال البرامج والمحتويات، وإدراج اللغة العربية كلفة للتدريس في كل مراحل التعليم وحيدة، وانتهجت في ذلك منهج التكييف التدريجي لما هو موروث، وفق معطيات الوطنية الجديدة، التي توسم بالانتفاعية. ولذلك تباينت مشاريع الأدلجة، واحتدت وتنافست وتعددت في ذلك، لا بحسب المشاريع المجتمعية التحديثية المطروحة، بل بحسب الوطنية الانتفاعية، فكل مشروع مجتمعي أيديولوجي مفهومه للتعريب بناء على نفعه أو ضرره، ويمكن إجمالها في أربعة (أسلمة التعريب، وتعريب التعريب، وعوربة التعريب، وتوطين التعريب) فكلها مشاريع متعارضة ومتصادمة معطلة لبعضها، جعلت من اللغة العربية في المدارس لغة استعارية ناقلة مستهلكة من الماضي (التراث) أو من المستقبل (الحداثة) فتخلفت كهوية وكلفة منتجة. فباستثناء

الاهتمام بتدريس القواعد، وما أسفر عنه من تكريس لفضيلة التفكير الرياضي والمنطقي، لم تتعد تلك السياسات المأدلة الاندفاعية، سقف النزعة الوطنية الانتفاعية، فكانت سياسة لرسوخ اللغة الانتفاعية، تهيمن فيها اللغة النافعة ماديا، وهو ما يتساق مع منطق العلمنة.

### 3 - سؤال اللغة الوطنية في السياسة التعليمية:

للحديث عن السياسة التربوية اللغوية، يجدر بنا أولا استحضار المقصود من المنظومة التربوية، ثم أهمية اللغة في تلك المنظومة، فنعني بها في هذا المقام وبدلالة الموضوع الذي نحن بصدد، تلك المراحل التعليمية الهرمية التي يتدرج في سلمها المعرفي كل مواطن وفقا لقدراته كحق من حقوقه في المواطنة، اقتضته شروط استكمال النمو والنضج والتأهيل الشخصي للمشاركة في الانتاج والمجهود الوطني الكلي بفعالية في إطار العقد الاجتماعي المدني، أي من حق كل فرد أن يتعلم الخبرة التشاركية وآلياته (كاللغة، والرياضة، والأخلاق، والعلم الطبيعي، والبيولوجي، والعلم الاجتماعي والنفسي... الخ).

فاللغة بالنسبة للمنظومة التربوية وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي وشروط التأهيل، تعد العجلة التي تتيح حركية المعرفة في كل فروعها وحقولها، وهي العجلة التي يتم بها نقل المعرفة وبحث المعرفة وإنتاج المعرفة، وهي العجلة التي يتم بها نقل الذات إلى الثقافة وإلى الآخرين، ونقل الآخرين إلى الذات، إنها العجلة التي تجعل العلوم وكذا الناس في العلاقات البنينة والإرساء في مواقع ما يسميه الفيمينولوجيين (البينذاية).

ومما لا شك فيه أن المواطنة قد تعززت كثيرا بإنتاج اللغة المشتركة، وقللت من خطورة التمرکزات الفئوية في اللهجات أو اللغات الخاصة، وكما هو متحسن في علم السوسولوجيا، أن تتقارب الفئات الاجتماعية بما تنتجه من اتفاق سوسولوجي، أو عقد لغوي تفاهمي تقاربي، فإنه أيضا يعد من الحسن أن تتقارب العلوم في مصطلحاتها حتى تكون علوما ممتدة إلى بعضها، دون أن تفقد خصوصياتها اللغوية، ومن الحسن أن تتقارب الأعراق في ألسنتها، حتى تمتد خبراتها لبعضها.

ويستحسن أن نذكر هنا بما ذهب إليه الباحثون السوسولوجيون في مسألة تسيير التعدد اللغوي والثقافي، حيث «ميز لويس» بين نوعين من تسيير التعدد اللغوي، فهناك تسيير متأ من الممارسة الاجتماعية، وتسيير آخر يتم عبر التدخل في تلك الممارسات (السلطة). وأن التسيير المتأ من الممارسات اليومية، هو ما ينتج التوليد اللغوي وابتكار الكلمات، في حالة الاستعارات التكنولوجية والثقافية كما هو الشأن في بلدان العالم العربي، وأما التسيير المتأ عبر المخابر وما يسميه «لويس» بالتسيير الموضوع، وهو تسيير تقوم به السلطة التي

تتبنى الفرضيات التي يضعها الأخصائيون واللغويون اللسانيون ويحللون، من أجل فرض لغة مشتركة على الجميع. وهو ما يثير مشاكل من نوع ديمقراطية المراقبة الشعبية للممارسة اللغوية الرسمية. هي مشكلات ناتجة عن تداعيات ما ينشئه التسييران إذا صح التعبير من أوضاع لغوية متناقضة صراعية<sup>33</sup>. ومن هنا يجب التحذير من عنف اللغة المهيمنة تجاه اللغات الأخرى، بأن تعمل على صهرها، إذ أن اللغة الجامعة كثيرا ما كانت مهيمنة تقصي اللغات الأخرى، إن لم تكن هناك سياسة تعايشية متفاعلة انفتاحية، تحمي اللغات من هيمنة بعضها على بعضها الآخر. وهو ما قاد إلى تركيز الاهتمام بيداغوجيا اللغة المستند على النظريات وديداكتيكا اللغة، من حيث أن ذلك سبيل علمي يقود إلى التخلص من الهيمنة الأيديولوجية والقسر اللغوي في تناول المسألة اللغوية في التربية .

#### 4 - المحاولات البيداغوجية لتجاوز مشكلة الهيمنة اللغوية:

تطورت مشكلة تعليم اللغة في البحوث العلمية الأكاديمية وتراوحت في تطورها بين من يؤسسها على معتقدات فلسفية وميتافيزيقية وأدبية واجتماعية ولسانية، وفي ضوء هذا المنحى الاعتقادي العام، طورت استراتيجيات ديداكتيكية عدة، في تدريس اللغة، وفي المقابل هناك من يؤسسها على مركزية الدماغ والنظام العصبي ومعطياته في المعالجة المعرفية للمثيرات التربوية في وضع تدريسي محدد .

فارتبطت معالجات المسألة اللغوية في التربية في المقاربات المستندة إلى المعتقدات، بمفاهيم تتعلق بماهية اللغة ذاتها كظاهرة صوتية ونحوية، ومفاهيم تتعلق بنظام الاكتساب اللغوي كظاهرة ثقافية مجتمعية وقوة وسلطة المثير، فتأثر نظام الاكتساب التعليمي ( المحاكاة ) بمقولات بيداغوجيا المعلومات والتمثلات، وبمقولات التمايز الثابت بين مراحل النمو، والتمايز بين الفئات العمرية والطبقية والأيديولوجية، وصعوبات تعلم اللغة العائدة إلى الثقافة المجتمعية، وصعوبات تعود إلى اللغة ذاتها من التراكيب النحوية والأدبية واللسانية...الخ. في حين ارتبطت في المقاربات التربوية للغة المستندة على معطيات الدماغ بمفاهيم النظام المعرفي النفسي، كأنظمة الذاكرة والتفكير والتذكر والذكاء والتصور والتخيل والإحساس والإدراك، أو بمنظور «تشومسكي» القائل بفطرية اللغة عند الإنسان، وضرورة التعاطي معها كما لو أنها ملحقة بالأنظمة البيولوجية والعصبية والعقلية. مما عزز البحث في الربط بين التعليم وعلم اللغة لاسيما في بعده اللساني (أي اللسانيات التطبيقية ) في ضوء مفهوم الكفاية، من حيث هي من منظور تشومسكي قدرة المتعلم على إنتاج وتأليف عدد لانهائي من التوليفات والتراكيب اللغوية. والمسافة بين المقاربات الديداكتيكية ومحاولات التنقل بين هذه المقاربة وتلك، أصبحت من المواضيع أو الظواهر المشككة أكاديميا في التربية، حيث تتدخل

عدة علوم في الشأن اللغوي البيداغوجي وتتجاذبه، كعلم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات وعلوم الاتصال. ذلك فضلا عما تثيره مشكلات النقل الديدانكتيكي للمعرفة عبر عمليات تشكل المفهوم وبنائه في مراحلها الثلاثة كما هي عند برومر (حسية، فإيقونية، فرمزية ) 34. ذلك أن المعرفة الواجب تدريسها ( المدرسية ) ليست هي المعرفة المتداولة لدى العلماء والمتخصصين، والمعرفة التي يتعلمها الطفل والمتداولة في القسم، ليست هي المعرفة الواجب تعلمها. فالنظريات التي تحدث عبر هذه التنقلات، هي ما يسمى بالنقل الديدانكتيكي، ومن ثمة فالوسط الأصلي للمعرفة، إنما يمر حتما بمصفاة السياسة التربوية ويخضع لها 35.

. ويعتقد في إدراج هذه النظريات والمقاربات الديدانكتيكية كمرجعيات عليا في إدارة الشأن البيداغوجي اللغوي، من شأنه أن يحمي السياسات اللغوية من طغيان المقاربات الأيديولوجية والاستقطابات الحادة، إلا أن انحياز المستعارين التربويين لهذه النظرية العلمية أو تلك، أطاح بها في عمق الاستقطاب الأيديولوجي، فصارت هي الأخرى أيديولوجيات بيداغوجية، يطغى عليها أساليب الهيمنة والسلطة، حيث ساد الاستقطاب المركب ( البيداغوجي، والديماغوجي، الأيديولوجي ) .ومن ذلك ما نلاحظه في تشنج المقاربات العقلانية للمسألة اللغوية واتخاذ منتحليها مداخل علمية رياضية أو أداتية، وأخرى نظامية ( تحليل النظم) وأخرى رضوية ( رضا الأطراف واستحداث التوازن) ...الخ. كأساس لرفض التعريب كهوية، حيث أنهم يلحون على الاستناد إلى ما يمكن أن نسميه المشروع العلمية، بدل الشرعية الدينية أو التاريخية أو السياسية في اتخاذ أي قرار تجاه السياسة اللغوية التربوية. مع أن مسألة اللغة العربية هي في عمق المسائل الاجتماعية لا تستطيع المقاربات الموصوفة بالموضوعية والعلمية القائمة على الترييض والتكميم (كدراسة الاتجاهات نحو اللغة العربية، وصعوبات تعلم اللغة، ومستويات التحصيل اللغوي، والقدرة على التواصل اللغوي وعلاقة اللغة بالقدرة على الفهم أو الإدراك، وحساب المفردات والجمل وتحليل النصوص وتكميمها ...الخ أن تلج إلى طبيعة الصراع اللغوي وتفسره، ومن ثمة فهمه ومعالجته في عمقه، فكل هذه الدراسات، وإن هي ضرورية كمؤشرات ومعطى حسي وواقعي، إلا أنها لا يمكن أن تكون بعقلانيته ولا بمشروعيتها العلمية التجريبية تلك، بدلا عن الشرعية الدينية والتاريخية في اتخاذ أي قرار بشأن اللغة في المنظومات التربوية العربية. فلا يعقل أن نستند إلى الفروق بين الجنسين في التحصيل اللغوي أو العلمي أو الذكاء والقدرة كما تؤكد المشاريع العلمية الحداثية ذات المصادقية الأمبيريقية والوثوقية العالية، ونلغي بناء عليه مبدأ المساواة بين الذكور والإناث من حيث هو مبدأ إنساني فرضته شرعيات عدة (عقيدة حقوق الإنسان أو أيديولوجية، أو دين من الأديان...الخ ) كما لا يمكن أن نبني على أيديولوجية المساواة، ونلغي الفروق الفردية، وبالتالي لا يمكن لنا بناء على التحصيل الضعيف للتلاميذ العربيين مثلا أن نلغي شرعية اللغة العربية كشرعية تاريخية

و دينية في التدريس والتعليم. كما لا يمكن أن نستند إلى فشل التحصيل الدراسي للتلاميذ في الاكتساب اللغوي ونرفض التعريب.

وهكذا عاشت اللغة العربية وتعيش في ظل الوطنية الانتقاعية هذا الصراع والاستقطاب الحاد على مستوى تطوير المتن وعلى مستوى تطوير المنزلة الاجتماعية المحلية، والإنسانية تتأهب إلى الدخول في الوضع العولمي وتأسيس المجتمعات المعرفية، وهو وضع يستند أكثر إلى معطيات العلوم التجريبية الأدائية وما ابتدعه العقل التواصلية من حيث هو مشكل لغوي أساسا سيواجهنا ونحن لم نتجز بعد حدثنا.

### خامسا: اللغة في الوضع العولمي؛

#### 1 - حول عولمة الفرد كصيغة ومفهوم؛

لا نتعجب إذا رأينا ما كان هدفا معياريا للمشروع الشيوعي من تفكيك لديكتاتورية الدولة وكل ما نشأ عن الانحراف الأول أو الخطيئة الأولى (الملكية) والدفع نحو إعادة المساواة الأولى (ما قبل الملكية) المصطلح عليها بـ «الاشاعية» آخذ الآن في التحقق بصيغة أخرى عبر غريمتها التقليدية الليبرالية، فالعالم منذ مدة آخذ كما نراه يرتسم في الأفق كعالم عامة في التشكل في المشهد الليبرالي العالمي المنتصر كما يعتقد، حيث أن الحرية الفردية بدأت تفصح عن ذاتها منذ الإعلان عن «الانتصار الأبدي» من حيث هو انتقال سلس للعالم بدون ثورة بروليتارية، إلى أرقى صيغ «الفردنة» كما يريدونها منظروها، حيث التخلص من كل ما أنتجه العقل الحداثي من أنساق وأوضاع وصفت بـ (اللاعقلانية)، يعتقد أنها كبلت إلى حد كبير حرية الأفراد والجماعات نحو تحقيق أفضل لحرياتهم، من حيث هي حرية للجسد واللذة والمتعة والرفاهية والإحساس الشبقي للذات والمرور والانتقال، والقضاء على كل ما يمنع ذلك، ويسبب الألم بما فيها حالة التعطيل أو العطالة، التي شهدتها العالم زمن ما عرف بالحرب الباردة التي كانت صراعا مريرا بين الكل العالمي متصادم معطل، على تحقيق رغبة التمرد والهيمنة اللانهاية، إذ كان المشهد العالمي هو سعي محموم لكل طرف من أطراف الصراع، في أن يصير عابرا للقارات، مهيمنا مستفردا بصياغة العالم لغويا وتكنولوجيا واقتصاديا وحتى قيميا، فالدفع نحو تفكيك ما بني من أنساق وتشكل بوصفه حدثا قويا وتحكما وسيطرة (الدولة، المؤسسة، الأسرة، الفئة، الشركة، التقنية، العلم العقلاني والعقل الإستراتيجي) وكذلك الدعوة إلى التخلي عن كل ما هو فينا جوهر يميزنا، وكل ما يعتقد أنه عناصر قوة وتحكم (اللغة، الأخلاق، الانتماء للجماعة، الدين)، من حيث هي من منظور العقل التواصلية (المابعد) عناصر قوة خارجية ضابطة مضادة مهيمنة، تعمل في الشخصية على إضعاف عناصر

الحرية، من حيث هي إطلاق للرغبة والغريزة والإشباع والاختيار، هي دعوة أو دعوات إلى تفكيك الحدود الجغرافية، والإيكولوجية والرمزية اللغوية والمؤسسية الاجتماعية. والتموقع أكثر في الجوهر البيولوجي والفروق الفردية الطبيعية، للتقرب نحو الفردية العالمية، فأن تكون بلا جوهر بلا حدود جغرافية، وبلا حدود لغوية، وبلا حدود ثقافية، وبلا حدود مجتمعية، وبلا حدود دينية، فأنت معولم هلامي منزوع الأطر والحدود، تمر إلى حيث تشاء، غير قابل للتحكم أو السيطرة، من حيث أنك حر في اختيار أكلك وشربك وجنسك ووطنك وجغرافيتك ودينك ولغتك، وحتى شكل بيولوجيتك وأسرتك، كما تعد ذلك فتوحات الرقمنة المعلوماتية والبيولوجيا خاصة، وكأن ذلك انبعاث جديد لـ «دعه يعمل دعه يمر» .والسير قدما نحو تجسيد شعار «يا عولميو العالم اتحدوا» وهو شعار لا معنى له، إلا إذا مر وعبر، عبر تفريغ الهوية، من ما يحصرها ويحاصرها، بما فيها اللغة التي لا تكف عن الإيقاع بالفرد في شرك الأخطاء التعبيرية، فيقول الفرد ما قد لا يريد أن يقوله، ويقول ما قد لا يعني قوله، حيث يصبح الفرد المعولم منزوع اللغة من حيث هي معاني مسبقة خارج نطاق الجسد، ويقترب أكثر أو ينسجم مع التواصل اللاشعوري الأكثر فصاحة<sup>36</sup> فتصبح لغته لغة محمية من احتمالات الخطأ، ويستطيع التعبير بها عن جسده بلسان صدق وحركة فصيحة، من حيث أن الجسد عند الفينومينولوجيين موطن المعنى الحقيقي، ومكان ولادة الدلالة التي تخرج الذات من ذاتها لتستقر بها في عالم «البينذاتي Intersubjectif» مرمزة<sup>37</sup>.

غير أن الإنسان الذئب الهوبزي، يبدو أنه يعد بويل من يوم مشهود لكل الذين تعولمو، فهو بالمرصاد دوما لرصد الشاة القاصية للانقضاض عليها، بعد أن تفقد أطر حمايتها ومحميتها لتصبح جاهزة، فالأمركة هي اليوم ذلك الإنسان الذئب الذي يصطاد كل من تخلى عن عناصر قوته ( الدين، اللغة، الأخلاق، الانتماء... الخ ) وأصبح بلا قوة (بلا هوية ) أو هو في قوة وهمية ( الفردية ) حيث يكتشف ضعفه، فلا يجد نفسه في النهاية، إلا وهو مضطر للخضوع للمعنى المعطى للعالم المفروض عليه، وهو المعنى التسويقي للحياة، فيخضع لما تمليه عليه تقلباتها، من حيث هي سوق للأقوى لا يلعب فيها إلا الأقوياء ( الأمركة ) بلغتهم، وربما في المستقبل، دينهم الذي ارتضوه لكل الناس. فما هو اليوم جار، هو هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية تفرض نفسها في كل محفل ودائرة وجود. لا قبل للأفراد المنزوعي الهوية واللغة، من مواجهتها في العوالم الافتراضية والفيزيائية على السواء.

## 2 - العولة المجتمعية كصيغة:

إذا كانت العولة الفردية تقضي بتوهم الفرد وتوهين شخصه كهوية، فإنها أيضا خطاب لتوهين المجتمع كمؤسسة ولغة جامعة معيارية رمزية، فالعلميون من حيث هم دعاة في



الوقت الذي ينفون عنهم هذه الصفة بمقولاتهم في النهايات (نهاية الداعية ) ينصحوننا بتوخي تفكيك أنساقنا المجتمعية الرمزية والمؤسسية والإيكولوجية، من أجل إحراز التقدم نحو تحقيق الحرية الفردية (أفراد بلا مجتمع أو بلا انتماء ) فلا يجب أن يبقى في زمن العولمة لون واحد للحكم، ولا لون واحد للبرلمان، ولا لون واحد للفكر، ولا لون واحد للدين، ولا لون واحد للغة، ولا لون واحد للشركة والسلعة، ولا لون واحد حتى للمكتب الإداري ومحتوياته. فيجب تفكيك كل مظاهر الهيمنة والقوة والسيطرة على الأفراد، حتى تلك الهيمنة الصادرة عن المؤسسات الضابطة للسلوك، كالأسرة والمدرسة والنظام والقانون والسوق الموحدة سلعيا. ويجب السير قدما نحو المزيد من التعدد في الرأي والشيئية، وشكل الوجود الاجتماعي، وتعدد الانتماءات، احتراماً للفوضى الخلاقة، من حيث هي المقابل للنظام الخلاق. تفاديا للهيمنة الأحادية، فالتنوع في التجهيزات المكتبية والأسرية مثلا (كرسي صيني، كومبيوتر أمريكي، طاولة فرنسية، قلم بريطاني أريكة ألمانية، إناء عربي شراب محلي... الخ ) من شأنه أن يعزز سياسة التفريد العولي، فالتفكيك يجب أن يبلغ مداه، بحيث لا يسمح بإعادة التركيب وإنتاج ذات الأنساق القديمة، ذلك مثلما يعجز مفكك النص من إعادة تركيب مفرداته التي قد آلت إلى معان وصيغ أخرى مناقضة لأصلها. وهو ما يعد عوليا استحداثا ما يشبه القطيعة الاستيمولوجية مع كل صيغ التجانس التعسفي للحياة،

غير أن هذا التعدد لا يجب أن تبقى مفرداته منفصلة، أو هو تعبير عن مجرد التميز والانفصال، وبصير العالم في حكم تعدد الأقطاب، وهو ما يتناقض والنزعة العالمية نحو الوحدة القطبية، بعد أن تخلص من الثنائية القطبية وصراعاتها المضنية، وإذا ما كان من الضروري إعادة البناء «البروسترويك» فانه يجب أن تعزز فكرة الوحدة القطبية، ولعلها هي ما وصفها البعض بالأمركة المتدثرة بالمقدس المسيحي ( تركيب المتعدد في الواحد ) تلك هي العولمة التي تحرر الأفراد من الانتماء العرقي واللغوي والإيكولوجي، والإلقاء به في جهنم اللانتماء والصراع. حيث تسحقهم في قطبية عالمية تهدد أمنهم الجماعي الذي أحرزوه في كنف جماعة إنتمائية لغوية تفاهمية رحيمة.

### 3 - وهم المظهر التعددي للسياسة اللغوية المعولمة.

يبدو أن مظهر التعدد اللغوي في الوضع العولي بارزا، لا غبار عليه في كل الأقطار العربية، تأسس زمن الحداثة، بالاعتراف بداية بضرورة الثنائية اللغوية العلمية، عندما تأكد أن اللغة العربية فقدت منذ زمن بعيد قوتها الفكرية والعلمية وصارت لغة استهلاكية. وعليه جسد التعدد اللغوي كواقع تربوي في كل مراحل التعليم العربي زمن الحداثة و التحديث للوطنية الانتفاعية، فلا توجد مدرسة ولا جامعة في دول المغرب أو المشرق، خالية من لغة

ثانية أو حتى الثالثة ورابعة، تنافس اللغة الأم في المنزل، بل إن التوظيف في سلك أساتذة التعليم العالي (بالنسبة للأجنبي) والمهن القيادية والمتوسطة الإدارية (بالنسبة للعمالة الوطنية) لا يناله إلا من استوفى شرط التحكم في اللغة الثانية، (إحدى اللغات العالمية الحية) بل إن الإقبال الملحوظ على استقطاب الأجنبي خارج نطاق الدول العربية وتفضيل اليد العاملة الأجنبية في سياسات التوظيف في الوطن العربي، لا يفسر بالكفاءة المهنية وحدها، بل بحاجة إلى التعدد اللغوي أيضا، فلا يناله من الأجانب إلا من استوفى التحكم في إحدى اللغات العالمية. وقد كانت اللغة الفرنسية في المغرب العربي، بفعل الاستعمار، هي أشبه في منزلتها الوظيفية باللغة الأم، في حين تعد اللغة الإنجليزية في دول الخليج هي اللغة الشبيهة باللغة الأم من حيث المنزل، بفعل توجهها الاقتصادي، وتختار الدول العربية اللغة الثالثة والرابعة كل حسب ميزان تعاملها التجاري والاقتصادي والثقافي. 38

وقد زيد من تعميق هذه السياسة اللغوية الانفتاحية وتكريس الثنائية اللغوية، ما يمكن وصفه بالاندفاعية والهرولة الدائبة نحو رقمنة الاقتصاد واستباق للوضع العملي قبل أوانه، وقبل أن تتضح آلياته وتنتشر بالقدر المطلوب، إلا من حيث شراء وجلب أدوات المجتمع المعرفي والتمظهر بمظهره قبل معاشته، ومنها نقل التكنولوجيا الرقمية والتعاطي اللامحدود مع الانترنت والعوالم الافتراضية، وما يقتضيه ذلك من معرفة لغوية وبرمجة وإتقان العتاد وتعلم مهارات تقنية تيسر التواصل، والتعاطي مع الوافد من البشر والتقنيات الالكترونية بإيجابية، ذلك كحتمية تقتضيها الظروف الاقتصادية المعولة في جانبيه الخدماتي والإنتاجي على حد سواء. بل إن التقارير ذاتها تؤكد على أن المجتمعات التي تضم أقليات مختلفة ثقافيا، وافدة للعمل كحالة الخليج، هي الآن مضطرة للاعتراف بالتعدد اللغوي، وتعمل على توظيف لغات في إدارة اقتصادياتها وأعمالها التجارية، لإحراز شروط التنافس العالمي المتعدد الأقطاب اللغوية. إن لم تكن غدا ستضطر إلى الاعتراف بالحقوق اللغوية والسياسية أيضا.

غير أن ما أحرزته اللغة الانجليزية من انتشار أفقي وعمودي في العالم، وما تؤديه من خدمات في مجال التعليم والعمل والعلم والاتصال، وما أحرزته من هيمنة على البيئة المرقمنة الفضائية، حيث تفيد الإحصاءات بأنها تحتل أزيد من 313 مليار صفحة، يليها في الهيمنة اللغات الأوروبية العابرة للقارات، فكان أن ارتقى تبعا لذلك الوضع الوظيفي للغة الثانية المهيمنة، لتحل محل لغة الأم لاسيما في المجتمعات العربية الخليجية، كما تشير إليه التقارير المتخصصة. حيث تفيد أن اللغة الانجليزية من حيث هي اللغة المهيمنة بفعل تنشيط الموارد المادية للعمولة من تجارة وحركة وتنقل قد احتلت مكان الصدارة في مستويات مجتمعية ثلاثة، حتى كادت تصبح اللغة الشبيهة بالأم، أو اللغة التقريبية، حيث صارت في دول الخليج العربي

لغة للتعليم، ولغة للتنظيم الإداري، ولغة للتحدث الشخصي، إن في العائلة وإن في مجاميع العمل<sup>39</sup>. الأمر الذي يسمح بالقول بأن التعدد اللغوي في ظل هذه الهيمنة، بدأ يختفي لصالح الأحادية القطبية كما تريدها العولمة المأمركة.

#### 4 - المشكلات اللغوية في الوضع العولمي .

لم ننه بعد مشكلات التحديث والحداثة، حتى فوجئنا بالعالم يتغير ويتشكل في مرحلة جديدة اصطلاح عليها « العولمة » وعلينا أن نتكيف مع التحول ونواجه هذا التراكم من التحديات، على رأي من يسلم بمنطق الحتميات، وفي ما يلي بعض هذه المشكلات .

#### 4- 1- علمنة اللغة العربية وعلمويتها وعولمتها؛

الوضع اللغوي الاستيعابي لما هو حسي وما هو تجريدي وما هو دنيوي وما هو ديني أخروي، وما هو واقعي وما هو خيالي للغة العربية، جعلها تتعدد في وظائفها لتتجاوز الوظائف المألوفة والمعروفة كما يحصيها الأخصائيون أمثال جاكبسون (كالوظيفة الجمالية والشعرية والتواصلية والتبهيية والتعبيرية والمرجعية ) إلى وظائف أخرى كوظيفة التذكير ( اللسان الذكور ) وهي وظيفة حملت اللغة العربية أكثر من كل آليات الذكر الأخرى كالقلب. وهو ما جعل اللغة العربية في مركزية الخطاب التعبيري البياني والبرهاني الموجه إلى الذات والمنبعث منها، وفي الوقت نفسه يجعلها في مركزية الخطاب البلاغي الذي يعني أكثر المتلقي كخطاب للفهم والإدراك والتفسير والتأويل. فلا تفهم وظيفة الذكر إلا من خلال مفهومي البلاغة والبيان أو التعبير والتبليغ<sup>40</sup>.

غير أن العلمنة كانت قد دفعت باللغة المدرسية إلى تكريس مفاهيم المؤسسة والتخطيط والعقل الإستراتيجي والدولة المدنية والوطنية والعقد الاجتماعي والاقتصاد ومنطق الحريات والحقوق والإنتاج والصناعة الميكانيكية... الخ وقد أسهمت تلك السياسة اللغوية، من حيث هي تكنلجة اللغة وعلمويتها، في إنتاج العقل التقني المغلق والمحدد في وجوده وانتماؤه، ومتعين في محيطه بهويته المجتمعية المؤسسية، وفصلته عن دينه وثقافته التراثية ورموزه. بل فصلته عن إدراك الآخر وجعلته متمركزا أكثر حول ذاته. فلم يعد ذلك الارتباط المتين للغة بالأدب متينا، وحل محله الارتباط بالعلم والتكنولوجيا، فعالم الأدب واللغة يعيش مع موجة يمكن أن يطلق عليها «علموية اللغة» حيث أصبحت اللغة تتعاطى مع مفردات كالتشاكل والتوالد والتوازي والمربع والطاقة والفرغ... وغيرها من المفردات المستعارة من الفيزياء والكيمياء وعلوم الطبيعة، من حيث هي المعارف المهيمنة، تفيض بمفرداتها عن غيرها حتما، وبدأت مفردات من مثل البيت، والفاعل، والمفعول، والظرف والعمود والقافية والموشح والتقنين

والتعقيد... الخ من حيث هي مصطلحات من جنس اللغة وماهيتها الطبيعية، تفقد جذوتها وحتى وظيفتها، فهذه الحركية في اللغة العربية الناتجة عن الثورة التكنولوجية، قد أحدثت مشكلات إن لم نقل أزمات، في المفهوم والمصطلح على حد سواء، فأما أنها أزمة في المفهوم، فلأن المفاهيم المهيمنة التكنولوجية ليست من إبداع ثقافتها، ولا من تراثها، ولا من واقعها، ويصعب التعبير بها عن المعاني والدلالات التي تحملها في أصله الثقافي، وأما أنها أزمة المصطلح، فلأن الإرساء على مصطلح محدد يعبر عن الشيء أو الفعل التكنولوجي المستعار من ثقافات أخرى من المتعذر جدا، ولا يمكن حصول الاتفاق في ذلك، فيتعدد المصطلح في مبناه ومعناه، مما يعدد من اللغة ذاتها، ونصبح بعدئذ نجوز الحديث عن «اللغات العربية ونقبله في نطاق ثقافة التسامح» ولو أن الحديث عنه، قد يكون سابقا لأوانه اليوم، إلا أن التأسيس له بما هو جار على المستوى التداولي، وما يجري من تكثيف حثيث لمؤشرات الفعلية، سيجعل مصطلح اللغة العربية الواحدة، يغرب عنا تدريجيا، وما نعيشه من تعدد في الألفاظ العربية في الكتب المدرسية هو أحد أوجه هذا التجويز والاعترا ب.

أما في زمن العولمة من حيث هو زمن الحضور المكثف للصورة وتعدد وسائط تكنولوجيا المعلومات والعوالم الافتراضية، قد تجاوز بشكل لم يسبق له مثيل كل إكراهات العوالم الفيزيائية المألوفة، وأخذ منذ مدة، يمارس عنفه على الأنماط التقليدية للغة والأدب والفكر والمعرفة بشكل عام، بل يمارس عنفه على ما يعد من الطبيعة البشرية، وحق لنا أن نسأل ماذا بقي من مقولة الإنسان ذلك الكائن اللغوي؟ في زمن يجري فيه تكريس مفهوم الإنسان الضوئي الصامت الشاشوي، البديل عن الإنسان اللغوي الفيزيائي، بفعل تضاؤل فرص الحديث والكلام والتلفظ والنطق، مع كل حضور لتكنولوجيا الاتصال، التي باتت هي الأخرى من ضمن الحاجات الأولية المصيرية المرتبطة بالحياة (كالماء والهواء) كوجود اتصالي تقني، بدل الوجود الاجتماعي الوجداني.

كما أصبح البحث اللغوي أكثر تعاطيا مع نزعة الترييض والتكميم والدقة، وكل ذلك يندرج ضمن فلسفة التكميك بدون بناء، حيث بدت اللغة والبحث اللغوي في زمن المعلوماتية والعولمة الفكرية وتفكيك الأنساق وموت السرديات، تعلن وتفصح عن تمرد لها حتى على تلك الضوابط والقواعد التي بنيت عليها (النحو والقواعد والقافية) بوصفها أنساقا ومرجعيات وطابوهات للنص والخطاب الأدبي، يلتزم بها في كل ألوانه وأشكاله. وأن كل ما كانت اللغة تعده إجراما بحقها وعبثا بنظامها، بدءا بتجاوز نظام القافية وبعض قواعد النحو، أصبح من أهدافها وإنجازاتها، بل أصبحت من مبتكرات البحث اللغوي ذاته ومحل خروقاته، في زخم موجة التغيير التي تجتاح الثوابت والمبادئ.

ويجري في هذا الزمن المسمى بزمن الموجة الإلكترونية الثالثة، تفرغ الإنسان الاتصالي من كل اهتمام بالقضايا المصيرية المرتبطة بوجوده الحضاري، حيث يعيش حالة من فك الارتباط، بأنساق محيطه، من حيث هو رحم وجوده الاجتماعي والثقافي، بل يعيش حالة تفكك في البنى الإدراكية المعرفية الذاتية، وصار أكثر ارتباطاً ومحاكاة وتفاعل بالعوالم الشاشوية (الكومبيوتر التلفزيون الموبايل... الخ. وهو عالم مفتوح ويفتح كل ما هو مغلق، ابتداء من فتح الصفحة الورقية المغلقة، وفتح النص الكتابي المغلق، وفتح المعنى المثبت في الصحف، وفي الذاكرة الثقافية، وفتح للقواعد، وفتح المنظومات الإدراكية المغلقة، وفتح للتأويل بدون ضوابط، فحل بذلك الفتح الكلي محل الغلق الكلي، وأطلقت عليه منظومة المابعد مصطلح «العقل التواصل» وهو عقل قابل للتشكل وإعادة التشكل في كل حين، لا هوية مستقرة له. فالعالم المفكك يمنح لكل مفردة منه حرية غير محدودة، في أن تصير كما تريد، ومنه الفرد يصبح هو الآخر حراً في أن يصير كما يريد. ونتيجة الانفتاح اللامتناهي الذي فيه تفتقد الهوية والحدود الأنطولوجية، يصاب فيه الفرد أو هو معرض للإصابة بالاغتراب، إن في الذات وإن عن الذات

ومما يزيد الوضع استشكالا لغويا، وإضافة إلى ما تثيره المصطلحات من مشكلات التي ذكرت، تتعرض اللغة العربية في ظل العولمة إلى دوغمائية عنصرية معولة، تجلت في ما يبدو من ظهور حركة تهميش نشيطة على مختلف الأصعدة السياسية والتكنولوجية والبيروقراطية، حيث برزت بعض مساعي إلغاء اللغة العربية من بين اللغات العالمية في منظمة الأمم المتحدة، لأسباب تسوقها المنظمة في عدم التزام الدول العربية بدفع النفقات، وعدم استعمالها في التخاطب في المحافل الدولية، وعدم وجود مترجمين عرب<sup>41</sup>

#### 4-2- مشكلات تدريس اللغة العربية:

إذا كان قد ألفنا الحديث عن المشكلات اللغوية، كما لو أنها مشكلات تتعلق بالأدب والقواعد والنحو وفن الخطاب وتحليل النصوص والتداولية الترجمة، تأسيساً على العلاقة المثينة التي تحكم اللغة بالأدب، كما يصفها إدوارد سايبير بقوله « اللغة هي وسيلة الأدب كالرخام أو الطين في يد النحات<sup>42</sup>. إلا أن علوم اللغة فتحت آفاقاً لا حد لها في العمق والاتساع، فاللغة أياً كان جنسها وأصولها وقواعدها، هي مشكلة ترتبط بالتفكير أكثر من الأدب، وبالتالي فهي من ضمن المشكلات المعرفية<sup>43</sup>. وارتباطها بالتفكير هو المدخل الذي يسمح لنا بمقاربتها، كما لو أنها مشكلة بيداغوجية تتعلق بتعلم التفكير.

فمنذ أن أرسى كامنط قواعد المنهج ومن قبله علماء المنطق من قواعد يجري بناء العملية

التدريسية لاسيما في مواد اللغة والرياضيات على ما يستلهمونه من طرق تدريسية من تلك القواعد، ابتداء من مرحلة بناء المادة التعليمية، مروراً بالإلقاء وعمليات التحويل، إلى الاستنتاجات، وهم بذلك من حيث يدرون أو لا يدرون، من الذين يكرسون قاعدة «المنطق المسيطر على العقل» المتساوقة مع مبدأ الحتمية، المضادة لقاعدة «المنطق في خدمة العقل» المتساوقة مع منطق الاحتمالية العالية<sup>44</sup> وهي القاعدة المفترضة كطبيعة للعقل، من حيث أن العقل أكبر من تلك القواعد التي أنتجها لذاته، وعادت تكبله وتعيقه، مثله في ذلك كمثل قائد السيارة عندما تصبح هي المتحكمة في السائق حتى تقتله .

ومن تأثير أهمية القواعد في السياسة اللغوية التربوية في بعدها البيداغوجي، يحرص المعلمون على أن يحضر في أي تقويم سؤال عن مجاهيل القواعد وغريبها، ولم يفرد المعلمون بهذا الاهتمام المبالغ فيه بالقواعد، بل أن مكانة المعاجم العربية في العمل الأكاديمي المدرسي والجامعي، يدنو من التقديس، قد يماثل ما للنص القرآني أو الحديث من تقديس، ونسي الأكاديميون النحويون منهم خاصة، أن القواميس القديمة، تضم في طياتها كثيرا مما لا يفيد التلميذ، لا من قريب ولا من بعيد، بل إن ما يعدونه معرفة لغوية يمكن أن تكون عوائق لتعلم اللغة ذاتها، وليست في ذلك أقل من ما تثيره الرياضيات من صعوبات الفهم لدى التلاميذ جراء التجريد والابتعاد عن الواقع، فهم في غياب التربويين وعلماء النفس والأعصاب، يصممون المعرفة اللغوية المدرسية خارج المعرفة بالدماغ ووظائفه اللغوية، والجهاز النفسي ووظائفه التعليمية، أي دون إعطاء أي اعتبار لعلاقة اللغة بالدماغ والفكر، والمشكلة التدريسية عندهم تختزل في طريقة يخضع لها الجميع وتؤدي إلى حفظ تلك القواعد النحوية والالتزام بها، واستنباتها في النظام المعرفي للطفل وتخزينها في الذاكرة، عبر بيداغوجيا « التكرار يعلم الحمار » مثلهم في ذلك كمثل من يحاول ملائمة حجم رأسه حتى يتناسب مع حجم القبة التي اشتراها لرأسه. فالهيمنة الشديدة للقواعد، هو ما جعل منظرو السياسة اللغوية لا ينتبهون إلى إمكانية وضع القواعد النحوية موضع النقد الديداكتيكي والبحث عن ملاءمتها نفسيا وعقليا وعصبيا وفق مقتضيات بحوث الدماغ والجهاز العصبي وعلاقة الفكر باللغة.

والنتيجة المنطقية لهذه السياسة المرتكزة على المحتوى واللغة كقواعد والتجاهل التام للطفل كذات، تجلى في ضعف اللغة في نواح عدة كطغيان الجملة القصيرة في حديثنا، وعدم القدرة على التوليد وضعف الثروة اللغوية، وضعف التفسير والتأويل، وفقر الخيال وصعوبة إدراك المجرد وإدراك الكلية في النص واحتمالاته في المعنى، وضعف الرسم والإملاء والخط. فضلا عن الآثار السلبية الجانبية المتعلقة بطرق التفكير وتسطيحه. ولهذا السبب نرى أن اللغة وإن هي كما تبدو في دراسات متخصصة كائن أو جسد مغلق يولد من ذاته ولذاته أو تنتج

قطع خيارها من ذاتها، فهي أيضا شبكة مفتوحة اتصالية تواصلية قبل أن تكون قواعد جامدة كما أكدت دراسات حول اللغة والمعنى<sup>45</sup> وأنها في دراسات فيقوتسكي وبياجيه وغيرهم ذات علاقة عضوية بالتفكير، ويجري تعلمها وفق التفاعل بين الذات والموضوع أو وفق ما يسميه نشومسكي بـ «بنيات لغوية عميقة» المتأصلة في الذات، والتي تكاد تكون فطرية، فكل ذلك يستوجب استحضار الطفل كذات في كل موقف تعليمي، لاسيما إذا ما تأكد ما ذهب إليه «جي بي. ثورن» من أنه بإمكان المرء لأن يشرح البنية اللغوية لنص ما، دون أن تكون له معرفة شكلية بالقواعد، رغم ما للقواعد من أهمية قصوى على مستوى الأسلوبية والصياغة الصحيحة، وهي زاد المكون الدلالي التأويلي، كما يعتقد تشومسكي، ذلك أن الصياغات غير القواعدية النحوية ( الجمل الزائفة ) تثير مشكلات تدخل المتواصلين في عالم من التأويلات حتى أن «كاتز» يقترح من أجل تفسير الجمل الزائفة ( غير القواعدية ) إنتاج قواعد خاصة. تساعد على تفسيرها كما تساعد القواعد النحوية على إنتاج الصيغ الصحيحة<sup>46</sup>.

وعلى الرغم من أن القواعد كما يقول «روجر فاوولر» يضعها النحوي لتوضيح وقائع بنيوية معينة في اللغة خارج نطاق الأفراد، إذ لا يوجد في دماغ المتكلم العربي مثلا خانتين تسمى إحداها الفاعل والثانية المفعول<sup>47</sup>. فإنه يجب التنبيه إلى أن هذه الفتوحات المعرفية الدماغية إذا صح التعبير وتداعياتها البيداغوجية، لا يمكن قبولها إن تعدت إلى رفض قواعد اللغة من أصولها وأساسها، إذ أنها قد تؤول إلى دعوة غير مؤسسة علميا عندما تصبح من ضمن أيديولوجية الرفض، ولا تقف عند حدود المشكل البيداغوجي الصرف، لأن اللغة بدون قواعد كأى شيء، إذا لم يتأسس على قواعد يقف عليها وتكون طاقة له تحركه، فإنه سيصبح في حكم المجمد يندثر تدريجيا، إلى أن ينقرض. ذلك أن رفض القواعد ودراسة مبنى اللغة، يعني في ما يعنيه رفض البحث في المعنى، وتناول للغة كما لو أنها إشارات ورموز صوتية وإيقونات كتابية بدون معنى، أي فصلها عن معنى الحياة، وهو ما يرفضه تيار عريض في علم النفس له باع في معرفة معنى الحياة. واللغة العربية كما تبدو هي الأخرى رهينة الوضع الحضاري وضعفها وقوتها من ضعفه وقوته، فإنها أيضا تمتلك عجالات الدفع نحو الحركة والتفاعل ذاتيا، بما توفر لها من قواعد نحوية وما توفر لها من قوة تجريدية، وغيبية وهي الخاصية البارزة في اللغة العربية، من حيث هي لغة ممتدة إلى ما هو حسي وما هو تجريدي وما هو دنيوي وما هو أخروي وما هو ذاتي وما هو موضوعي... الخ. وهي ميزات جرى ويجري تهديمها وتجريد اللغة في أطوار السياسات المعلمنة والعلموية والعولمية.

### سادسا: التدخل العاجل :

من أجل لغة فصحي جامعة تربطنا بمنظومتنا القيمية الحضارية، ومن أجل فصحي



ذات الجسور بالعامية واللهجات المحلية تحفظ ارتباطنا بمعيشتنا وحياتنا اليومية، ومن أجل وظائف لغة تتعلق بالفهم والإفهام والتبليغ والتلقي، ومن أجل تحرير لغتنا من تعسف ثقافي وسلطة خارجية، ومن أجل إحياء الوظيفة المعجمية للغتنا ووظيفتها العقلانية والتقنين والبلاغة والقفه والكلام، ومن أجل إحياء الوظيفة التشريعية واستنباط الأحكام ومن أجل إنتاج القول الأدبي والشعر والخطابة، ومن أجل الكف والإقلاع عن لغة الأوامر وقمع السامع وإخضاع المجادل، ومن أجل إدراج المتلقي كفاعل في النظام التواصلية وإحياء بيداغوجيا سيكولوجية المتلقي، ومن أجل ممارسة اللغة المنطقية والعقلنة، ومن أجل التجويز والتأويل وفق المرجعية القرآنية، فمن أجل ذلك كله يجب أولاً بناء مشروع التعريب المدرسي وفق التراكمية المعرفية، لأن تلك الوظائف خبرة سابقة بناها الأسلاف وجعلوا من اللغة العربية لغة أدب وعلوم وإعجاز وتواصل وتأويل وفهم وإفهام... الخ. ومن أجل مكافحة ما أسميه بـ «الفساد اللغوي» في الكتابة والخطابة، فمن أجل ذلك كله، يجب أن نؤهل البحث العلمي للغوي المعاصر عندنا لمواجهة كل ما يتحدى اللغة العربية من المذكور آنفاً، ويتأسس ذلك بداية على إقرار جملة من التدخلات السريعة على مستويات عدة نذكر منها .

## 1 - دائرة المصطلح العلمي؛

وإذا كان المصطلح العلمي لم يعد مشكلة جوهرية، فالتجارب في تعريب المصطلح الرياضي والفيزيائي والبيولوجي والإيكولوجي والتكنولوجي كثيرة ومتعددة وناجحة في تجربة العراق وسوريا خصوصاً، ومصر ومختلف الجامعات العربية. ولعل أبرز ما يجب التركيز عليه حالياً كما يرى بعض الدارسين، ليس هو تعريب المصطلح، بل هو الاتفاق على تسميته ودلالاته، والبحث عن سبل التقريب ما بين المناهج التعليمية في الوطن العربي، حيث بدا عشرات الترجمات وإنتاج عدد من أسماء لمسمى واحد يؤدي إلى بلبله الفكر لدى الطلبة الجامعيين خاصة، كما يجب دراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية التي تتحكم في نشر مستوى لغوي معين، وهو جانب يهتم اللغة المعيارية ( الفصحى ) 48. كما يجب البحث عن سبل نشر المصطلح وإشاعته وليس مجرد الاتفاق بشأنه؛ بل العبرة بتوظيف ذلك الاتفاق وإعداد آليات استعماله في كل إنتاج أكاديمي علمي، وهي مهمة الجامعات العلمية خاصة ومراكز البحث العلمي في الجامعات.

## 2 - دائرة الهوية والثقافة؛

، فعلى الرغم من مشاريع التجزئ التي أصابت العالم العربي، وما تثيره من مشكلات وعوائق تبقى الهوية محتفظة بمركزيتها الدينية ومحوريتها في اللغة والتاريخ، حيث يبدو أن الهوية العربية

وإن هي تراجعت وعادت لتصبح مشروعا للإنجاز، كما هو حال الإسلام ذاته، منذ فقدان الهوية المركزية للإسلام كمؤسسة، إلا أن بقاءها كوجدان محرك للشعوب لا يمكن نكرانه.

وتأسيسا عليه، ومن حيث أن اللغة العربية هي الأقدر على أن تتبوأ مكانة الأستاذية التاريخية والثقافية للأمة العربية إن لم نقل للأمة الإسلامية فلا نرى التعريب في سياق الهوية، مجرد مشروع للعلمنة والترويج للعلم الغربي ليس إلا، فذلك استهتار بالتاريخ والهوية ذاتها، ولا نراه كذلك مشروعا لترويج « كان أبي » والعودة إلى محاسن الماضي والاحتماء به، فذلك تحنيط للغة وتقزيم لدورها في تمجيد الماضي، ولا نراه تكريسا لهيمنة إقصائية للغات واللهجات الأخرى، فذلك خروج عن طبيعة اللغة العربية القائمة على فلسفة الدعوة من حيث هي تواصل واتصال وتكريس لوظائفها، ولا نراه مشروعا للحياة الدنيا، دون الآخرة، فذلك تجريد للغة العربية من رمزياتها الدينية، ولا مشروعا للحياة الآخرة دون الدنيا، فذلك إقصاء لها من دوائر الحياة المؤسسية المجتمعية، فمشروع التعريب إذا فقد أحد أبعاده، فقد مركزيته أو محوريته في سياق الهوية. وإذا أريد له أن يكون صمام الهوية، يجب أن يحتفظ بالمنهج القرآني في التبليغ والحوار ( رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي) بأن ينطلق من فكرة الارتقاء بفطرة الإنسان، ليس بتهديب ألسنة الأقوام وإضفاء المعاني الجديدة للظواهر والمفاهيم وإطلاق الأسماء، بل للاستفادة أيضا من خبرة الإنسان الآخر المختلف، فكل من الإسلام واللغة العربية بوصفها أدوات الخطابية المفضلة، لا يتموقعان في دائرة مغلقة تفرض على الناس التخلي عن هوياتهم والدخول فيها، بل أن الإسلام واللغة وفي سياق بيداغوجيا الدعوة هما من ينتقل إلى الهويات الأخرى لزرع النبل والفضيلة والمفاهيم الراقية للحياة، بحيث يؤهلان الكل ويستثيران الجميع بالرمزية الجامعة (للقرآن) للتعبير عن الحياة الآخرة والبحث في الإعجاز والمفاهيم والاستمرار في توليد العلوم، وبالدرجة نفسها يجب أن تتكيف اللغة ومفرداتها مع الوضع الحضاري في إنتاج واستثمار المفاهيم والمصطلحات والتعبير عن منتجات الآخرين، وتعزيز التفاهم والتواصل العالمي، ذلك ما نعهده مشروعا يوفر الأمن اللغوي كهوية، كما كان وقت الرسول والعهد الرشدي يحفظ اللغة العربية ويحفظ بالدرجة نفسها لغات الأقوام الأخرى، وهو منهج بحكم صلاحيته الزمكانية، فإنه ينسجم مع الأوجه المختلفة للتعاطي مع مفهوم العولة المضطرب اليوم، فإن هي توحيد وانسجام وتقارب ووافق لغوي عالمي، كما تبدو في بعض المقاربات فتلك هي خاصية اللغة العربية من حيث هي من ضمن اللغات البشرية الأولى، والنزوع نحو توحيد الأصل اللغوي للإنسان، وإن هي تميز وتكتل إقليمي وتنوع، فاللغة العربية رغم ما تتعرض له من هيمنة وتهميش عالمي، يمكن لها بما تتمتع بها من مرونة وفلسفة التأخي والتوسط والتوازن اللغوي، وما أثبتته من تكيف سريع والقابلية الفائقة للبرمجة والرقمنة، أن تجعل من التكتل تنوعا

كما هو في وضعها الانتشاري والتوسع دون استحداث أي صراع، بل ويمكن القول بأنها أكثر اللغات قدرة على قيادة الوضع العولي إيجابيا على اختلاف مفاهيمه. فإحراز اللغة العربية لعالميتها الأولى، لم يكن بوازع الهيمنة ولا بوازع الصراعات والتكتلات كما هو الشأن اليوم في الوضع العولي، بقدر ما كان بدافع التعارف والتعاون وبدون عنف لغوي، وتأسيس عالمية اللغة العربية على غير فلسفة ما للعنف اللغوي، هو المشروع المفتقد الآن في العولمة، وهو المشروع الذي نراه بحس متفائل يقضي على ثنائية الأصالة والمعاصرة، ويقضي على العنف اللغوي والتمييز اللغوي والوآد اللغوي، بل يوظف الثنائيات في كل تجلياتها اللغوية كجدل إيجابي في الميلاد والانبعث الجديد، ويقضي على ثنائية الدنيا والآخرة من ضمير الفرد، ويقضي على ثنائيات الازدواجية اللغوية، ويقضي على ثنائيات المذكر والمؤنث، ويقضي على التعصب والإثني والعنقي، ويقضي على الاستقطاب الفكري (الأيديولوجي العلمي الحاصل) وتلك هي أسس النخلص مما علق بالمشاريع التطويرية للغة العربية من علمنة و علموية وعولمة .

### 3 - دائرة الأمن اللغوي: (من تعلم لغة قوم أمن مكرهم )

يشدني هذا النص الذي يسنده البعض إلى رسول الله وأحس بارتياح شديد عندما أقرأه كحديث إن صح سنده في ضوء نظرية الإخاء الإسلامية، وهي إحدى القراءات الممكنة للنص، على الرغم من عنفوان دلالاته الظاهرية التي تحاول أن ترغمني كلماته بدلالاتها الظاهرية على قراءته في سياق نظرية المؤامرة، وهي دلالة أبى الركون لها، لأنني أحس عند استحضارها باضطراب ونفور المعاني مع المنظور الإسلامي للعلاقات بين بني الإنسان، وهي علاقات يحكمها الأمن من الخوف والتسامح والتآخي والحب والتعاون والتعارف، مما يجعل المسلم بعيدا عن توقع المكر أو الخداع من أحد من بني جنسه، إلا من اتخذه عدوا. فليس هناك في أصل البشر ما يدعو للقول الهوبزي ( الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ). إلا وهي حالات استثنائية تظهر كانهراف كما هو اليوم في حالة الأمركة.

وقراءة النص في ظل معاني الأخوة وحقوق الآخرين علينا، من حيث هي قراءة ممكنة، تسمح لنا بأن نضع النص كقاعدة لمشروع الأمن اللغوي، ويتأسس على وجوب الاعتراف بالآخر، مهما كان، ثم وجوب تعلم لغته كحق من حقوقه علينا، فإذا استوفيناها، استوفينا شرط أمننا من مكره، إذ أن أمننا من مكر الآخر، يمر حتما بموجب هذا النص بحق الآخر الشرعي علينا في قراءة وتعلم لغته، وهو ما يؤسس للتقارب والتعارف والانفتاح لمنع أي إحساس بالإقصاء .

فالأمن اللغوي الجماعي من حيث هو مشروع للسلامة والنماء اللغويين في نطاق الأمن القومي، لا يتحقق إلا عندما نفتح على لغات الأقوام الأخرى ونتعلمها، إذ أن المقصود من

« كلمة أمن مكرهم » من منظور الإخاء لا تعني فقط كما يحيلنا معناها الظاهري تفادي خداعهم وشرهم، ولا تفيد مجرد المعرفة بأساليبهم الماكرة حتى لا تصيبنا، بل هي قبل ذلك دعوة للانفتاح عليهم والتقرب الوجداني والرمزي منهم، فمكر القوم كما قد يصيبنا من جهلنا للغتهم وأسلوب تفكيرهم وحياتهم، وجهلنا بما يكنه لنا من عداوات وبغضاء لا نعلمها، قد يصيبنا أيضا من تهميش لغتهم من حيث هو تهميش لهويتهم وكياناتهم وخصوصياتهم الثقافية، لاسيما في حالة التقارب الجغرافي، حيث ننغلق وينغلقون على الذات وتسود التمرکزات، فلن يسود العلاقات البينية بعد ذلك، إلا اضطراب وبروز ما يسمى بـ ( الغيتو المتبادل ) الذي يؤدي بالضرورة إلى التصادم الثقافي.

ومن ثمة يمكن القول بأن تعلم لغات الآخرين حتى ولو لأغراض معرفية نفعية، لا ينفصل عن أمن الهوية القومية، فهو بداية شرط لنماء لغتنا وانتعاشها وحفظها من الانغلاق، وهو أيضا طريق إلى الود والوجد، فلا شك أن من تعلم لغتي وتحدث إلي بها وفهم وجداناتي وتفكيري وأساليب حياتي، سأشعر حياله بالحب والتقرب والدفع والأمن، ولاشك أن الأحاسيس النبيلة الناشئة عن تبادل تعلم اللغات بين الأقوام والعواطف والشعور بالتقارب البيني، وتقليص للمسافات الاجتماعية، هي إنماء للود والحب المتبادل، له تداعيات إيجابية على الأمن اللغوي القومي، وعليه فالأمن اللغوي وفقا لهذا النص يطرح كما لو أنه ممارسة للتثاقف والتبادل اللغوي، ولا يتأتى بمجرد وضع الحواجز والقواعد الصارمة والانحياز والدفاع عن اللغة الأم، بقدر ما يتأتى بالانفتاح وتفاذي أشكال الإقصاء والانغلاق والمقاومة. من حيث هو انفتاح على تعلم اللغات الأخرى، فالعربي ( المسلم ) عندما يفتح على اللهجات واللغات الأمازيغية والتركمانية والفارسية، لا شك أنه سيبحث برسائل إيجابية لدى أهلها ويؤسس لانطباعات حسن الجوار والمعاملة، وتبادل التفاهم والخبرات، من حيث يشعر أو لا يشعر، تماما كما حس بذلك العربي عند إقبال الأمازيغ على تعلم اللغة العربية ووضعها موضع هويتهم، وأن الازدراء من اللغات واللهجات، سوف لن ينمي إلا البغضاء والتحاسد من شأنه أن يهدد أمن اللغة والقوم على حد سواء.

#### 4 - الدائرة الديدانكتيكية والبحث العلمي البيداغوجي:

دائرة تعاني هي الأخرى صعوبات ومشكلات كما تظهرها الدراسات الألسنية إن على المستوى المعرفي، أو المستوى التدريسي، أو على المستوى المنهجي. ولا يسمح لنا في هذا المقام رصد جميع أبعاد هذه الدائرة المتلبسة أصلا في المعرفة اللغوية، وسنكتفي ببعض الأساسيات التي تنير لنا السبيل لتطوير الدرس اللغوي، من حيث هو أحد أهم الأسس البنائية في إستراتيجية النهوض بالعربية في بعدها العلمي وبعدها التعليمي التعليمي .

وتختصر الأسئلة الديداكتيكية اللغوية عادة في كيفية الاكتساب اللغوي كنسق، وكيفية تعلم اللغة كمفردات وبنيات وتراكيب. وعلاقة النسق اللغوي بالمحيط النفسي والاجتماعي. وهي أسئلة لا تجيب عنها استراتيجيات تدريس النحو التقليدي كما هو مشاع عندنا كقواعد صرفية وإعرابية، الأمر الذي يحتم من أجل النهوض باللغة علينا أولاً كما ينصح به الدارسون الانتقال إلى النحو الوظيفي واستراتيجياته التعليمية التعلمية ( العربية كمادة تعليمية ) في نطاق مستجدات علوم الأسس الجديدة وما تقتضيه عمليات النقل الديداكتيكي للمعرفة العلمية النحوية (النحو الوظيفي كنظرية لسانية لغوية عامة ).

.ولما استقر الأمر في التراكم المعرفي اللغوي الديداكتيكي على أن تعلم اللغة، إن هو إلا تعلم لكفايتها التواصلية من حيث هي قدرات لسانية وكتابية ومنطقية ومعرفية وإبداعية وتداولية، فإن ديداكتيك اللغة لا يكون نافعا ومحققا لتلك الأسئلة، إلا بالانفتاح اللغوي على السياق النفسي والاجتماعي والثقافي. أي أن المقاربة البيداغوجية المتمركزة حول نشاط الجماعة (السوسيوبنائية) هي الأرقى والأفضل من تلك المتمركزة حول المادة أو الشخص في تعلم اللغة العربية، من حيث هي تعلم للنحو الوظيفي، سواء في النماذج الديداكتيكية الاستقرائية أو الاستنباطية، وهي الأكثر انسجاماً مع تدريس الظواهر اللغوية ( الجمل. النص. العطف، والروابط، والحروف، الإعراب، التراكيب، البنيات، الوظائف، التداول، التأويل، التواصل... الخ ) 49. ولذلك لا يجب أن يقف تعليم اللغة عند حدود تعلم النظام النحوي وصرامة القواعد، وبعض الأنشطة كالقراءة والخط والتعبير بالصور التقليدية المعتادة، فالنظرية التوليدية للقواعد كما هي عند تشومسكي تفيد أن اللغة لا تعتمد على الحفظ والتكرار، بل تعتمد على نظام يولد البنية. 50

وديداكتيك اللغة من منظور المقاربات الإعلامية الاتصالية، لا يقف عند هذه الحدود بما أضافه العقل التواصلية والثورة التكنولوجية المعلوماتية من معارف تزاوج بين العوالم الافتراضية والعوالم الفيزيائية، وهو ما يطرح معرفة ديداكتيكية تتعلق بما يسمى اليوم بـ "هندسة الحوار" من حيث هو جدل المتواصلين ينسجم أكثر مع ما يمكن أن نسميه الفعالية التواصلية المنسجمة مع مبادئ العقل التواصلية، وهو البديل المفترض لديداكتيك الإبلاغ والدمج المنسجمة مع العقل الاستراتيجي التحكمي السيبرنيطيقي السائد في العصر الصناعي. ذلك أن الفعالية التواصلية تتطلب ديداكتيكاً مبنية على معطيات علوم التواصل ( العلوم المعرفية والعصبية، والعلوم المعرفية الفيزيائية والهندسية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية. 51 وهي معطيات غيرت من النموذج الفيزيائي الاتصالي المعقلن الذي أخفى أو تجاهل كما يعتقد "إدغار موران" معظم هذه الأبعاد في هندسة الحوار، كما هو الحال في نمذجه "شانون" الصناعية. وبعد

ذلك لا ننسى معطيات العلوم المعلوماتية وما ضاعفه "اللوغوس" الجديد، ( الكمبيوتر ) وما أتاحه من تمدد الإنسان عقليا بالحاسوب، وتمدد جهازه العصبي الاتصالي بالإلكترونيات، كما تمدد في الوضع الصناعي قبل ذلك بالآلات الميكانيكية وضاعف جهوده، فغير من الاتصال ليجعله أكثر إنتاجا للإجماع عبر الوسائل الإعلامية الجماهيرية، وهو اليوم يسعى أكثر لإنتاج الفردانية والفاعلية التواصلية. 52. ومع هذا التطور الحاصل في عتاد الاتصال وأنماطه، وما نشأ عنها من معارف، إلا أن الاتصال الإنساني يبقى بخصائصه الإنسانية (نقدي في جوهره ) يضعه ذلك في ما وراء الفيزيائي والنمذجة السيبرنيطيقية والافتراضي والنمذجة المعلوماتية، فله معطياته الخاصة تلك هي آراء من يبحثون في أحشاء اللغة .

### دائرة العولمة :

كما أن للعلوم والمعارف والأشخاص والمجتمعات هويات تعكسها لغاتها، فللزمان أيضا لغته، تعكس طرق عيشه وتواصله ومنجزاته وتفكيره، إذ يميز الباحثون لغة خاصة كانت سائدة في الوضع الزراعي، تميزه بأشكاله التواصلية الشفوية والكتابية، ولغة خاصة تعكس جوهر وماهية الوضع الصناعي والتجاري، ولغة خاصة تعكس طرق تواصله وتفاعله، وللعهد المعولم كما تبدو معالمه لغته الخاصة آخذة في التشكل في معالمة الرئيسية. فإذا كانت اللغة في زمن تمركز الاتصال الشفوي تركز انتماء الفرد وتماهيه مع الجماعة، وفي زمن تمركز الكتابة في النسق الاتصالي، تركز اللغة تأكيد الأنا القيمة الخاصة، وفي طور ازدهار وسائل الإعلام الجماهيرية وثقافة المؤسسة في الوضع الصناعي، هي لغة لتكريس الانتماء المؤسسي والوطني والجمعية الصناعية، وثقافة التجاور المكاني والزمني وتعزيز التواصل الجمعي وصناعة الرأي العام وإنتاج الفردية الممثلة للجماعة المحلية... الخ فإن اللغة في الزمن العولمي تتحاز أكثر لإنتاج وتعزيز الفردية العالمية والاتصال عن بعد، وثقافة التجاور الافتراضي، والتعامل مع الآلة، وتكريس ثقافة الصمت، وتقليص التواصل الشفهي لصالح التواصل الرقمي عن بعد. 53.

ولعل تكنولوجيا المعلوماتية، أدت إلى تحويل أساسي في الوجود الإنساني، من وجود فيزيائي أكثر، إلى وجود افتراضي أكثر، فالיום بدأنا نعيش مع الفرد الإنترنتي، والمجتمع الأنترنتي، والمؤسسة الأنترنتية، والحكومة الأنترنتية والمدرسة الأنترنتية... الخ من حيث هم موجودات افتراضية اتصالية حقيقية. تحتاج من أجل فهمها ككينونات إلى تطوير أساسي في معارفنا اللغوية، للتعبير عن هذه الوضعيات الافتراضية، بصفاتها وضعيات معيشية، لها حاجاتها ورغباتها وطموحاتها وسلوكاتها ووجداناتها، أي لها هويتها تحتاج إلى تأسيس علوم افتراضية، ومنها اللغة الافتراضية المرقمنة. والمشكلة قبل ذلك تطرح كقلق وجودي على

مستوى الأنترنت، إذ أن الريادة اليوم للغة الانجليزية واللغات الأوربية، بما تحتكره من إنتاج معرفي هائل، مقابل وجود للغة العربية، في المستويات ما دون الأدنى بالمقاييس العالمية. بل إن الوضع يبدو أخطر من ذلك، فالنخب العربية الانترنتية وفي زحمة مشاريع التكيف ونزعة اللحاق بالركب الحضاري، سلكت الطرق السهلة المبتذلة في ذلك، حيث أكثرت من الاقتراض اللغوي من الانجليزية خاصة، وقليل ما تلجأ إلى تعريب الكلمة والمصطلح والاسم، بل أن كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية، أخذت في الانتشار في تبادل الرسائل الإلكترونية القصيرة ( SMS ) مع ظهور حروف برسم جديد، مما قد يثير مشكلة تقنية أخرى مضافة، وهو ما قد يؤدي كذلك إلى تهجين اللغة العربية وتشويهها نطقا وكتابة، فنغدو لا هي في ذلك تعبر عن هويتها الثقافية وأفكارها و وجداناتها وتاريخها، ولا هي تعبر بشكل واضح وأمين عن علوم ومنتجات الغير، وهو ما عدنا نلمسه بوضوح اليوم، إذ تدرجت لغتنا من كونها لغة إنتاجية، إلى لغة استهلاكية وترويجية لما ينتجه الآخرون من علوم ومعارف وخبرات.

### والخلاصة:

يبدو أن الوعي اللغوي العربي ما زال بعيدا يراوح تحت وطأة الحماس وعقدة «كان أبي » وتحت تأثير النزعة التعليمية التسطيحية للمسألة، ولم ينتقل بعد إلى النضج الوجداني والقوة العقلية المطلوبة، كما يهدينا إليه القرآن الكريم بقوله ( يا يحيي خذ الكتاب بقوة ) وما زال الوعي العربي لم يفقه بعد، قوله تعالى ( وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم )<sup>54</sup> وإدراك أهمية اللغة الدعوية باعتبارها مفردات التواصل مع الآخر كما أدركها الأولون منا، من حيث هو إدراك لواجب الاتصال يفيد في الدنيا والآخرة له مهاراته الخاصة. فما ظهر من الاهتمام اللغوي المعلمن في السياسات اللغوية للدول العربية المجزأة، لا يعدو أن يكون شحنات عاطفية عابرة متدثرة بالحدثاء والأوضاع المحلية، أضرت بمشاريع التعريب وأفشلته في مواجهة مشكلات اللغة العربية، إن في المتن وإن في مشاريع المنزلة الاجتماعية، دون مناقشة مسلمتنا اللغوية والمقولات في نطاق مستجدات علم النفس والاجتماع، ودراسات عمل المخ والأجهزة العصبية، وعلم اللسانيات والتكنولوجيا الحديثة، ودون مناقشتها حتى في بعدها الأخروي التعجيزي كخاصية للغة العربية تدعو للإبداع .فعالم اليوم هو عالم يدعو اللغة أن تستوفي شروط الاستجابة لجملة من المؤتلفات يحصيها ”نبيل علي ” خاصة في ثنائيات (الحيوي الفيزيائي، الإنساني والآلي، الواقعي والخائلي، الفردي والجمعي، المحلي والعالمي، الشعبي والنخبوي الميكرو والماكرو ... الخ )<sup>55</sup>.

ومن الطبيعي أن لا تتمكن أية لغة من استيفاء ذلك، إلا بمواجهة صعوبة التنظير، والخروج من أحبولة الاستقطاب العلمي اليقيني للنظريات الحدثائية، وكذا تحرير مشاريع التعريب من



الأدلجة وسحبه من أيديولوجية الإرادات، ووضعه موضع البحث الأكاديمي الحر،

وكما نرى أنه لإنجاز التنظير اللغوي، يجدر بنا أن نستأنف التجربة التاريخية بوعي، من حيث هي تجربة لبناء الجسور بين الفصحى واللهجات المحلية واللغات الأجنبية، كما فعل قديما الجاحظ وابن خلدون والفرايبي وغيرهم، ومد الجسور بين اللغة وفلسفة العلوم، قصد إعادة فلسفة واقع لغتنا والتعبير عنه بصدق، ومد الجسور بين لغة آخرتنا بلغة دنيانا كما هي في ديننا، وهي مقارنة تمكنا من لغة تهيمن عليها العلاقات النفعية التي تحكم لسان المتكلم والمستمع، إلى لغة تكريم الإنسان كوضعية من حيث هي وضعية دنيوية وأخروية، وهي الحالة التعبيرية التي تتأسس على قيم القرآن، وتجعلنا في مقدمة المتحاورين الأحرار، حيث ندرجهم وعلومهم كألسنة ووجدانات وعقول وعلوم وفهم خاص للعالم، نأتمن بهم، ونأمن منهم، وبذلك تصبح لغتنا العربية نقدية للذات وللآخر على حد سواء، فيكسبها ذلك أهم عناصر الحياة

وبعد ذلك يجب علينا مواجهة مشكلة حوسبة اللغة العربية ورقمنتها كمشكلة تطرح على مستوى البرمجيات وعتادها الإلكتروني، فما أنجز وتحقق في هذا الشأن ليس بالهين ولا باليسير، إن على مستوى الحرف أو الكلمة أو الجملة، حيث كان إنتاج أنظمة إلكترونية (صخر، وينداوز عربي، لوحات المفاتيح، وشاشات العرض ونظم اكتشاف الأخطاء والمعالجة الإملائية، وتصميم البرمجيات اللغوية العديدة... الخ كل ذلك له قيمته في مواكبة مستجدات العولمة اللغوية، غير أنها ما زالت بالمقارنة العالمية بعيدة عن أن تتبوأ مكانها اللائقة بها تجعلها في مصاف اللغات العالمية، والتأسيس العلمي للمشكلة اللغوية كبديل عن التأسيس الأيديولوجي، هو ما قد يتيح لنا إمكانية لا محدودة في الاستفادة من لا زمنية النص القرآني وزمنيته في الوقت نفسه، فنفتح معانيه في كل حين على البحث المستمر، وهو مفتاح تطوير اللغة ذاتها وإنتاج علوم لغوية نشري بها حضارة اليوم ونساهم فيها كما نعتقد، بما يتيح لنا ذلك من إمكانية إنتاج الفكر، من حيث هو الوقود اللازم لقوة اللغة وديناميتها، وانتشالها من وضعية الاستهلاك وزمن سقوطها في اللهث وراء التعبير عن الوضعيات الاقتصادية والاجتماع بمفاهيم ليست من صلبها، بدل أن تساهم في إدارتهما، والوضع العالمي يدعونا لننطلق في المساهمة والإثراء حالا، ولا نلتفت إلى اللذين يلغون في لغتنا وقرآننا.

#### الهوامش.

- يقصد بالدبداكتيكا دراسة وضعيات تعليم اللغات أو المعارف (أو طرق التدريس الخاصة).  
 لويس جان كالفي . السياسات اللغوية . ت . محمد بحيان . ط1/2009 . الدار العربية للعلوم ناشرون .  
 منشورات الاختلاف . الجزائر . ص23 .  
 مجدي عزيز إبراهيم . موسوعة التدريس . ج4 (ع م) . دار المسيرة . عمان . الاردن . ص1563 .

- يعني به كما جاء في موسوعة التدريس لمجد عزيز إبراهيم الصفحة 1561 1562 اللغة السائدة أو الشائعة . وهو تعبير أطلق في أوائل القرن التاسع عشر يدل على تكوين مزيج لغوي من الإيطالية والفرنسية والاسبانية والعربية كلغة في البحر الأبيض المتوسط .  
المرجع نفسه . ص 1556
- مزيد الظاهر .(نقد كتاب ) العربية تواجه العصر من تأليف إبراهيم السامرائي . دراسات عربية . ع 1 /2 /1982 مجلة .فكرية اقتصادية اجتماعية . دار الطليعة . بيروت . لبنان . 88  
المرجع نفسه . ص 80  
. البقرة . الآية . 31
- مجدي إبراهيم . موسوعة التدريس . مرجع سابق صص 1562 1563  
لويس جان كالفي . السياسات اللغوية . ت . محمد يحياتن . مرجع سابق . ص 23 .  
لويس جان كالفي . علم الاجتماع اللغوي . ت . محمد يحياتن . مرجع سابق . صص 26 27  
محمد عابد الجابري : نقد العقل العربي . ج 2 ( بنية العقل العربي ) دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ط 5 . مركز دراسات الوحدة العربية . لبنان بيروت 1996 . ص 228 .  
علي محمد رحومة . الانترنت والمنظومة التكنو . اجتماعية . لبحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية . ط 1/2005 سلسلة أطروحة دكتوراه . 53 . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت لبنان ص 304
- ( البيداغوجيا ) كلمة اغريقية تعني نقل الطفل من الحالة الطبيعية إلى الحالة الثقافية ووظفناها هنا لتعني نقل المجتمع من ثقافة البداوة الطبيعية إلى ثقافة التجريد والمدنية والتواصل  
الحجرات . الآية 13
- محمود السيد . اللغة العربية واقعا وارتقاء . ط/2010 الهيئة العامة السورية للكتاب . وزارة الثقافة . دمشق . سوريا . ص 16  
المرجع نفسه . ص 17  
. الآية . النحل . الآية : 125
- ا لويس جان كالفي . علم الاجتماع اللغوي . مرجع سابق . ص 111  
المرجع نفسه . ص 112
- غاستون ميالاريه . التعددية الثقافية والتربية . ت . محمد بن الشيخ . فكر ونقد . السنة الثانية . ع/12/1998 . الرباط . المغرب . صص 93 113
- محمد المنجي الصيادي . التعريب وتنسيقه في الوطن العربي . سلسلة أطروحات الدكتوراه . (1) ط 5 /1993 . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . لبنان . ص 100  
المرجع نفسه . صص 87 89
- محمد المنجي الصيادي . التعريب وتنسيقه في الوطن العربي . مرجع سابق . ص 17  
المرجع نفسه . صص 9 69
- لويس جان كالفي . السياسات اللغوية . مرجع سابق . ص 122
- محمد المنجي الصيادي . التعريب وتنسيقه في الوطن العربي . مرجع سابق . ص 411  
المرجع نفسه . صص 428 453  
المرجع نفسه . صص 457 479
- لويس جان كالفي . السياسات اللغوية . مرجع سابق . ص 122
- محمد المنجي الصيادي . التعريب وتنسيقه في الوطن العربي . مرجع سابق . ص 116
- مازن البندك . قراءة في كتاب نحو وعي لغوي ( مؤسسة الرسالة ) . التربية . ع 6 /1983 . وزارة التربية

- والتعليم الأساسي . الجزائر . ص 90
- لويس جان كالفي . السياسات اللغوية . مرجع سابق . صص 112 113
- علي آيت أوشان . اللسانيات والديداكتيك . نموذج النحو الوظيفي . من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية . السلسلة البيداغوجية 25 . ط1/2005 . مطبعة النجاح الجديدة . الدار البيضاء . المغرب . ص 30
- المرجع نفسه . ص 36
- دليل محمد بوزيان . وآخرون . اللغة والمعنى . مقاربات في فلسفة اللغة . ط1/ 2010 . منشورات الاختلاف . الدار العربية للعلوم ناشرون . الجزائر . ص 199
- المرجع نفسه . صص 194 195
- حسن مظفر الرزو . الفضاء المعلوماتي . ط1/ 2007 . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . لبنان . صص 422 ..
- المرجع نفسه . ص 416 .
- محمد الصغير بناني . اللغة العربية بين التعبير والتبليغ . مجلة الثقافة . السنة 15 . ع/85 . وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر . صص 79 87
- محمود السيد . اللغة العربية واقعا وارتقاء . ط1/2010 الهيئة العامة السورية للكتاب . وزارة الثقافة . دمشق . سوريا . ص 25
- إدوارد سابير . وآخرون . اللغة والخطاب الأدبي . ت. سعيد الغانمي . ط1/1993 . المركز الثقافي العربي . بيروت . لبنان . ص 30 .
- دليل محمد بوزيان . وآخرون . اللغة والمعنى . مقاربات في فلسفة اللغة . مرجع سابق . ص 41
- إدوارد ديونو . التفكير الجانبي . كسر للقيود المنطقية . ت. نايف الخوص . ط1/2010 . الهيئة العامة السورية للكتاب . دمشق . سوريا . صص 9 14
- دليل محمد بوزيان . وآخرون . اللغة والمعنى . مقاربات في فلسفة اللغة . صص 44 45 .
- إدوارد سابير . وآخرون . اللغة والخطاب الأدبي . ت. سعيد الغانمي . صص 75 76
- المرجع نفسه . ص 66
- المؤتمر الخامس . اللغة العربية ومشروع الأمة الحضاري . مكتبة الأسد . منشورات الهيئة العامة للكتاب . وزارة الثقافة . دمشق 2009 . صص 76 82
- آيت أوشان . اللسانيات والديداكتيك . نموذج النحو الوظيفي . من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية . مرجع سابق . ص 107
- المؤتمر الخامس . اللغة العربية ومشروع الأمة الحضاري . ص 528
- جاكبسون وآخرون . التواصل . نظريات ومقاربات . ت. عز الدين الخطابي ، زهور حوتي . ط1/2007 . منشورات عالم التربية . مطبعة النجاح الجديدة . الدار البيضاء . المغرب . صص 114 154
- المرجع نفسه . صص 166 167
- جاكبسون وآخرون . التواصل . نظريات ومقاربات . ت. عز الدين الخطابي ، زهور حوتي . مرجع سابق . صص 182 187
- الحجرات . الآية : 31
- نبيل علي . نادية حجازي . الفجوة الرقمية . رؤية عربية لمجتمع المعرفة . عالم المعرفة . ع318/ 2003 . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . ص 241 .